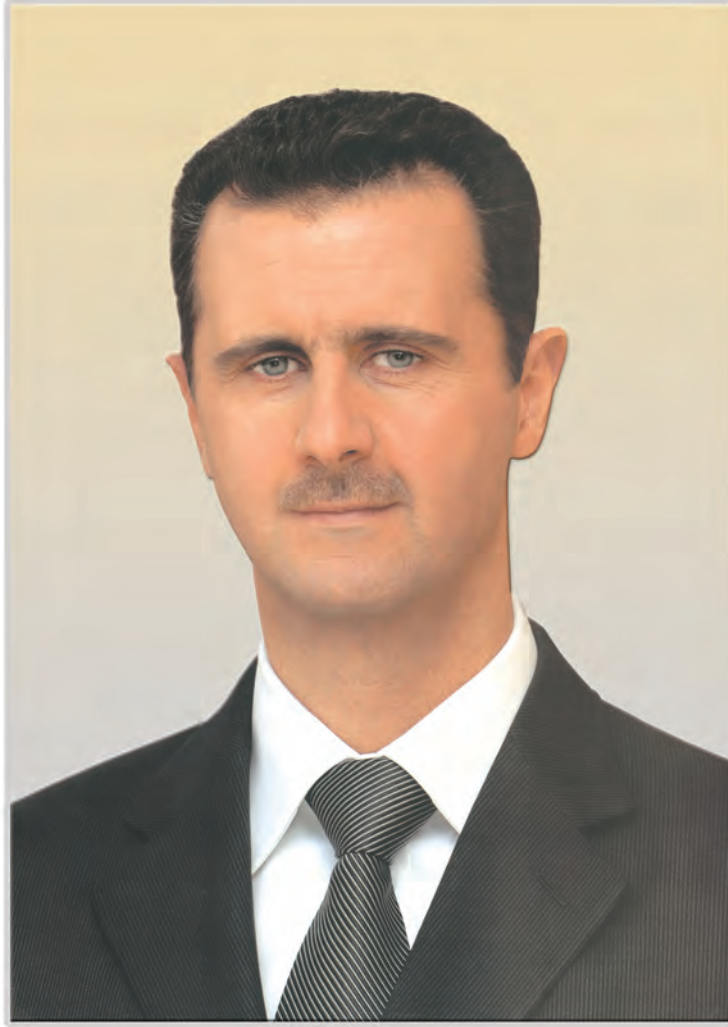




المصرف الإسلامي الأول في سورية

التقرير السنوي 2011/1432

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مَنِيَّةُ الرَّئِيسِ بَشَّارِ الْأَسَدِ

رئيس الجمهورية العربية السورية

المحتويات

٦	● مجلس الإدارة
٧	● هيئة الرقابة الشرعية
٨	● كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠	● التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية
١٢	● شهادة المحاسب القانوني
١٣	● لمحة عن تطور النتائج المالية
١٨	● تقرير مدققي الحسابات المستقلين
١٩	● القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١١
٢٤	● الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٠	● الإفصاحات الإضافية



نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نبيل رفيق الكزبري



رئيس مجلس الإدارة
السيد علي يوسف العوضي
ممثل البنك التجاري الكويتي



عضو مجلس الإدارة
الدكتور لؤي عبد الحلیم الأعسر



عضو مجلس الإدارة
السيد المبارك الطيب الأمين
ممثل البنك الإسلامي للتنمية/ السعودية



عضو مجلس الإدارة
السيد طارق فريد العثمان
ممثل البنك التجاري الكويتي



عضو مجلس الإدارة
المهندس رياض علي ديب
ممثل خزانة تقاعد المهندسين



عضو مجلس الإدارة
الدكتور علي مهران خونددة



الدكتور وهبة الزحيلي
رئيس الهيئة الشرعية



الدكتور أحمد حسن
عضو الهيئة الشرعية



الدكتور عبد الباري مشعل
عضو الهيئة الشرعية



كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

حضرات الأخوة والأخوات الكرام -
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسمي واسم أعضاء مجلس الإدارة الكرام يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام و أنتهز هذه الفرصة لأشكركم على حضوركم لهذا الاجتماع ودعمكم المستمر لمصرفنا .
بالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أقدم لكم عرض عن أداء بنك الشام بإنجازاته التي حققها خلال عام 2011 .

النتائج المالية :

يسعدني إبلاغكم بأن بنك الشام قد أصبح في مصاف المصارف الرائدة على صعيد الربحية في فترة قصيرة من خلال إستراتيجيته المتوازنة والمعتمدة على توزيع المخاطر والتوسع في انتشار الفروع بشكل متوازٍ مع زيادة حقوق مساهميه .

لقد تمكن البنك عبر التمسك بمبادئ وأخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء الاستفادة من الفرص المتاحة ومن ترسيخ مكانته في السوق المصرفية السورية كمصرف سوري إسلامي رائد .

تطور في الأداء :

يطيب لي الإعلان عن عام من الأداء الاستثنائي لبنك الشام رغم الظروف المحيطة بالمناخ الاقتصادي محلياً وإقليمياً وعالمياً، فعلى صعيد الخدمات المقدمة للأفراد تمكن البنك من بناء قاعدة عملاء مستقرة أما على صعيد الخدمات التجارية فقد اتسم أداء البنك بالجودة والتميز عن طريق توطيد علاقاتنا الوثيقة مع عملائنا الكرام .

وكانت ثمرة نجاحنا هي تحقيق نتائج جيدة في عدة محاور منها :

الأرباح :

حقق بنك الشام عوائد ممتازة تمثلت في ارتفاع إجمالي الأرباح التشغيلية إلى 825,439,859 ل.س لعام 2011 بالمقارنة مع الأرباح التشغيلية 457,761,213 لعام 2010 كما وصل صافي الربح السنوي لعام 2011 382,547,268 ل.س بالمقارنة مع صافي الربح 107,884,052 ل.س وكان النمو بمعدل 355% ويعتبر هذا النمو هو الأكبر في تاريخ بنك الشام منذ تأسيسه .

استكمال رأس المال:

قام المساهمون بتسديد الجزء الثاني من رأس مال البنك عدا نسبة قليلة جداً لم تسدد وعلى أثرها فقد تم البيع بالمزاد العلني لعدد من هذه الأسهم وتبقى عدد من الأسهم قام البنك بكل الترتيبات لبيعها بالمزاد العلني إلا أنه لأسباب تنظيمية خارجية وليس البنك طرفاً فيها لم يكتمل المزاد وسوف يتم الانتهاء من هذا الموضوع بعد الترتيب لذلك مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بهذا الموضوع قريباً .

التنظيم والتطوير :

إدراكاً من بنك الشام لأهمية إدارة المخاطر وتماشياً مع سياسة الحوكمة المطبقة في المصارف السورية فقد قام بتفعيل بعض الأطر التنظيمية والإدارية والرقابية تمثلت في اتخاذ بعض الإجراءات ومنها :

إعادة تشكيل دائرة مستقلة لإدارة الالتزام بما يتماشى وسياسة الحوكمة وتعليمات مصرف سورية المركزي غايتها إعداد منهجية فعالة لضمان التزام البنك بكافة إداراته بجميع التشريعات والقوانين النافذة والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى .

وضمن متطلبات وتعليمات الرقابة المصرفية فقد تم أيضاً تشكيل إدارة لأمن تقنية المعلومات من خلال إعادة العمل على توثيق وتحديث إجراءات العمل الخاصة بأمن المعلومات وإيجاد نظم فعالة للأمان التكنولوجي

استمر البنك في إدخال التحسينات وتطوير تقديم خدمة إصدار البطاقات المصرفية مع الاستعداد حالياً لإتمام والانتهاء من إدخال الخدمات المصرفية الالكترونية لتغطي معظم الخدمات المصرفية المقدمة لجمهور العملاء وإيجاد أفضل الطرق لتجنب أية سلبيات قد تنتج عن توظيف التكنولوجيا الحديثة .

إتمام إنشاء مركز جديد للتدريب والتطوير ليكون مقراً لعقد الدورات التدريبية لتأهيل الموظفين والعناية بهم ضمن الإمكانيات المتاحة حالياً حيث سيوفر هذا المقرر الجديد الفرصة لتقديم برامج تدريبية ومادة علمية مصرفية حديثة وبما يخدم الدورات التدريبية وضمن الظروف المتاحة مع إيفاد آخرين لدورات خارجية متخصصة، تماشياً مع إستراتيجية البنك الراجعة إلى الاستثمار في العنصر البشري .

وفي الختام أتقدم إلى السادة المساهمين وجميع المتعاملين مع البنك بالشكر الجزيل على الثقة التي منحوها لبنك الشام واستمرار دعمهم ومؤازرتهم له وأتقدم بالشكر إلى أسرة بنك الشام لجهودهم المخلصة التي ساهمت بشكل فعال في تحقيق النجاح المستمر .

رئيس مجلس الإدارة



التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 م.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة ج من المادة 10 من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005

واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (40) من النظام الأساسي للبنك

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي :

1 - قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.

2- اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.

3 - تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة ، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك ، وفي إعداد تقرير لكم.

4- تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية و توصلنا من خلال مراجعة تقارير التدقيق الشرعي إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

5 - تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة الرقابة الشرعية، والمشتملة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

6 - في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011م تبين أنها تمت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

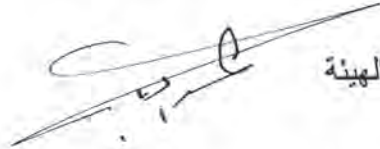
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في 3 ربيع الأول 1433هـ الموافق لـ 26 كانون الثاني 2012



عضو الهيئة

الدكتور / أحمد حسن



عضو الهيئة

الدكتور / عبد الباري مشعل

رئيس الهيئة

الدكتور / وهبة الزحيلي



Association of Syrian
Certified Accountantsجمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك الشام ش.م.م

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م. ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2011 والبيانات الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين والتغيرات في حقوق أصحاب الحسابات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ولمعايير التدقيق المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للبنك ذي الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة تُظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2011 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق أصحاب الحسابات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود ومجلات محاسبية منظمة وأصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها.

هناك سعيد
من شركة حصريّة ومشاركوه إرنست ويونغ سورية
(محدودة المسؤولية)

15 شباط 2012

دمشق - الجمهورية العربية السورية

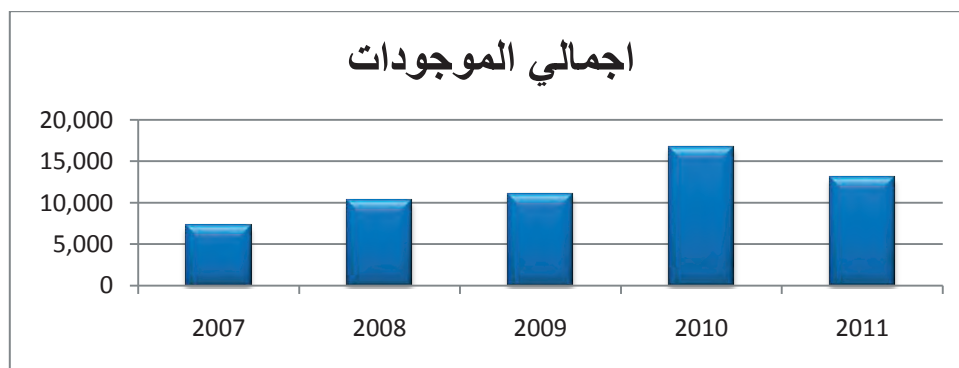
اسم / شركة حصريّة ومشاركوه - إرنست ويونغ / رقم الترخيص / ٣ / ش /
سورية المحدودة المسؤولية

رقم ٠٨٥٢

لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2011

1. إجمالي الموجودات :

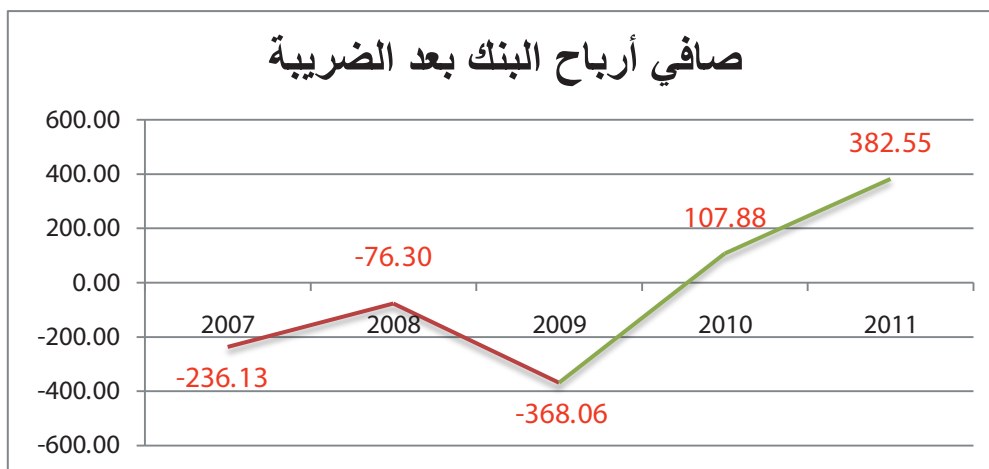
بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2011 (13,047) مليون ليرة سورية و حوالي (16,736) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2010 بانخفاض مقداره (22 %).



السنة	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الموجودات	7,200	10,260	11,074	16,736	13,047

2. صافي أرباح البنك بعد الضريبة:

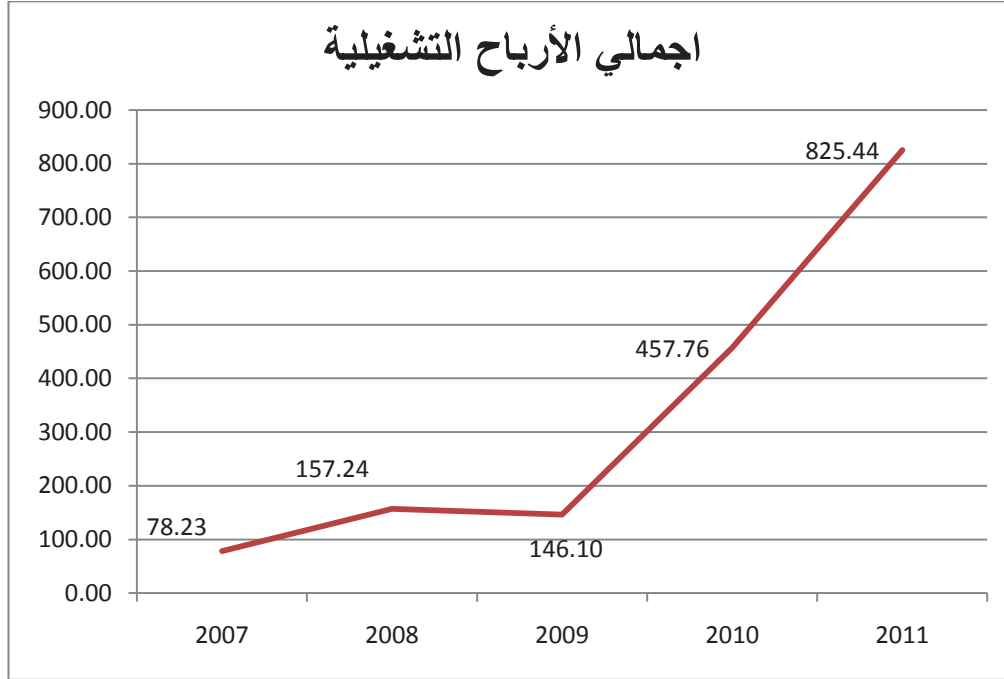
بلغ إجمالي أرباح بنك الشام لعام 2011 (382.55) مليون ليرة سورية و حوالي (107.88) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2010 أي بنمو قدرها (255%).



السنة	2007	2008	2009	2010	2011
صافي أرباح البنك بعد الضريبة	(236.13)	(76.30)	(368.06)	107.88	382.55

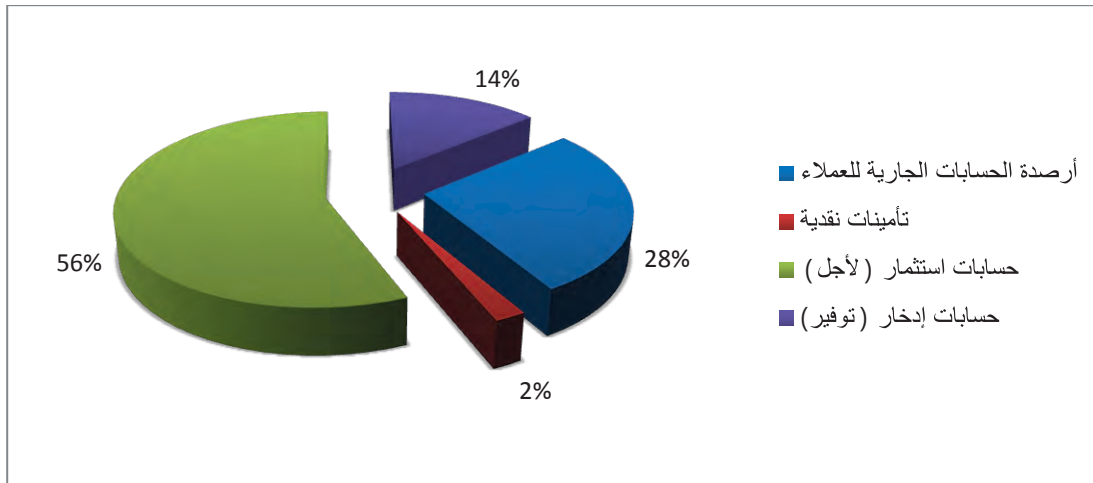
3. إجمالي الربح من العمليات التشغيلية :

بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2011 (825.44) مليون ليرة سورية و حوالي (457.76) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2010 أي بزيادة مقدارها قدرها (80%) .



العام	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الأرباح التشغيلية	78.23	157.24	146.10	457.76	825.44

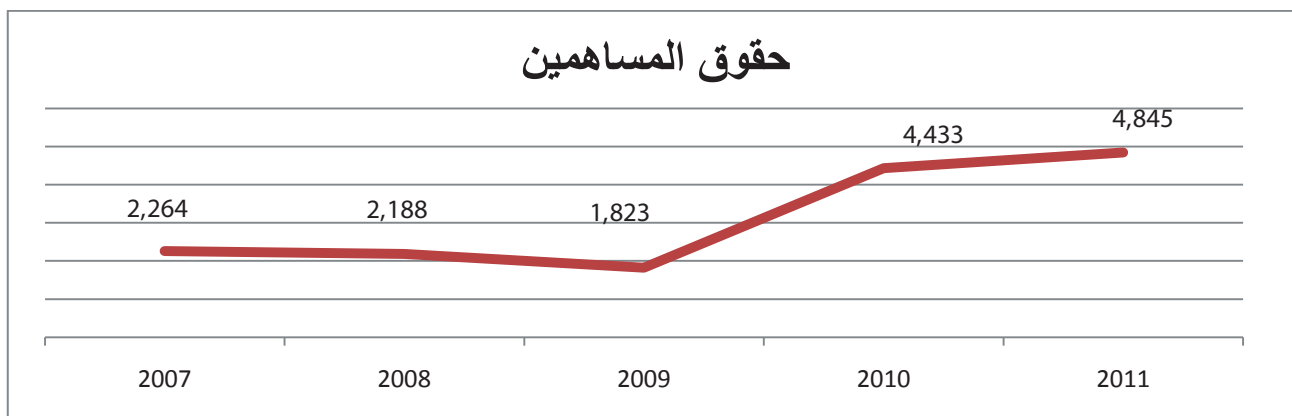
4. توزيع الودائع كما في 2011-12-31 :



الودائع تحت الطلب	1,819 مليار ل.س	الودائع لأجل	3,686 مليار ل.س
ودائع التوفير	924 مليون ل.س	ودائع التأمينات	137 مليون ل.س

5. التغير في حقوق المساهمين :

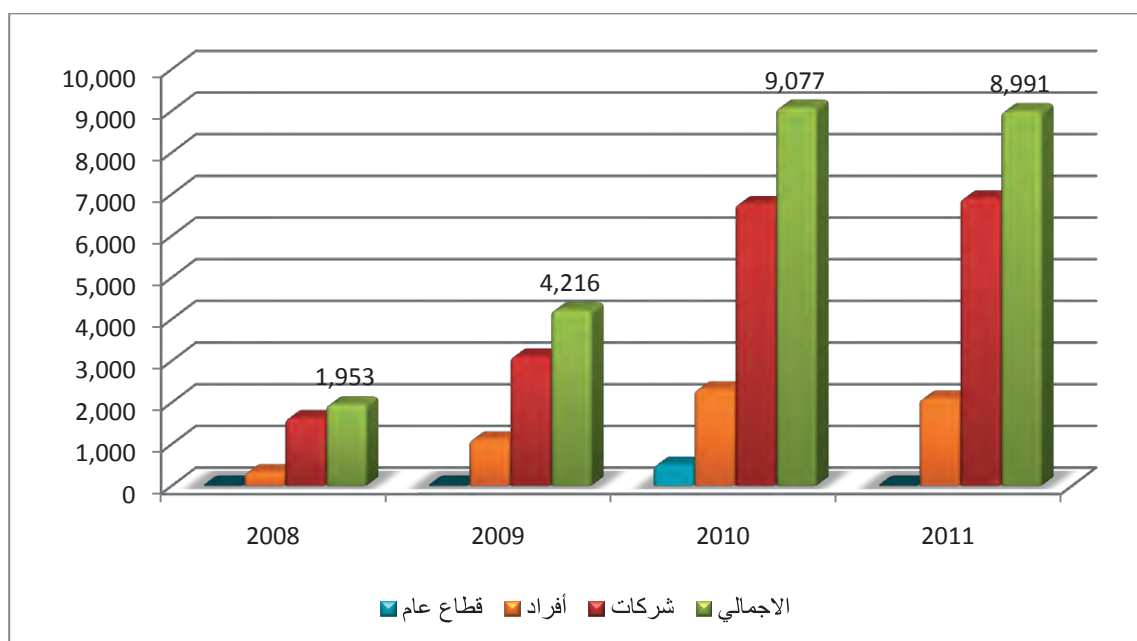
نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال العامين السابقين و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح فقد ازدادت حقوق المساهمين من (4433) مليون ليرة سورية عام 2010 إلى (4845) مليون ليرة سورية عام 2011 بنمو قدره 9.3 %.



السنة	2007	2008	2009	2010	2011
تغير حقوق المساهمين	2,264	2,188	1,823	4,433	4,845

6. توزيع التمويلات حسب الجهة الممولة:

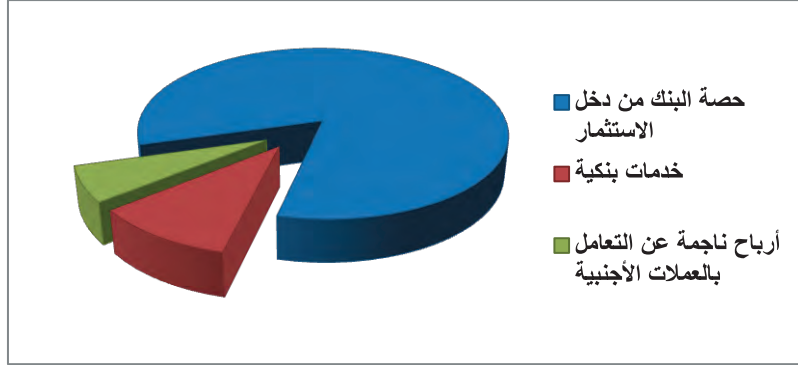
على الرغم من الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية خلال العام 2011, إلا أن البنك تمكن من المحافظة على مستوى شبه ثابت من التمويلات الممنوحة , حيث شهد تمويل القطاعات الثلاثة (أي الأفراد والشركات والقطاع العام) انخفاضاً بسيطاً خلال فترات العام 2011 مقارنة مع العام 2010, بنسبة لا تتجاوز 1 %.



7. هيكلية الإيرادات خلال العام 2011 :

إيرادات البنك تنقسم حسب المصادر إلى ثلاثة أنواع وهي:

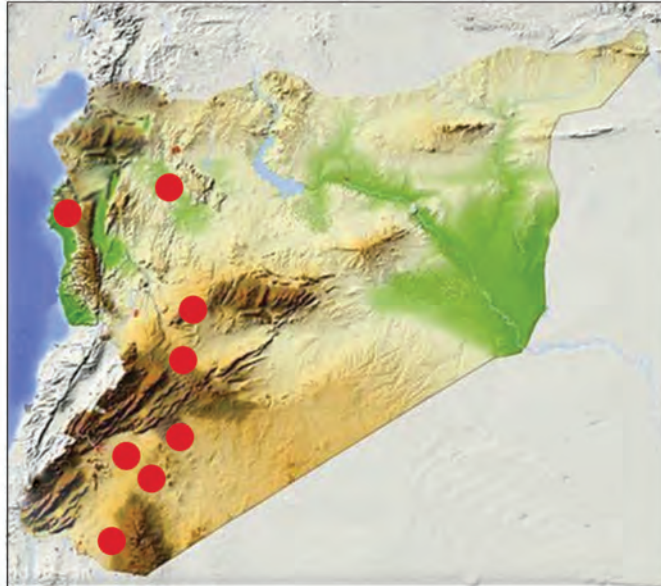
- ❖ وهي الإيرادات من دخل الاستثمار (أي التمويل الإسلامي المباشر) ازدادت بمقدار 9% في عام 2011 عما كانت عليه بعام 2010.
- ❖ الإيرادات من الخدمات البنكية التقليدية ازدادت بمقدار 51% في عام 2011 عما كانت عليه بعام 2010.
- ❖ الإيرادات من التعامل بالعملة الأجنبية ازدادت بمقدار 80% في عام 2011 عما كانت عليه بعام 2010.



بالملايين	2009	2010	2011	نسبة إيرادات القطاع من إجمالي الإيرادات
حصة البنك من دخل الاستثمار	142.14	370.93	404.13	83%
خدمات بنكية	16.74	33.66	50.99	10%
أرباح ناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية	7.88	17.09	30.80	6%
الإجمالي	167	422	486	100%

8. عدد الفروع خلال عام 2010-2011:

تم افتتاح فرع المزرعة خلال عام 2011 ليصبح عدد فروع البنك 8 فروع.



دمشق	ريف دمشق	درعا	حمص	حماه	حلب	اللاذقية
فرعين	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع

بنك الشام
CHAM BANK



المصرف الإسلامي الأول في سورية

عنوان الصيرفة الإسلامية



تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م. ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2011 والبيانات الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين والتغيرات في حقوق أصحاب الحسابات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ولمعايير التدقيق المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للبنك ذي الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة تُظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2011 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق أصحاب الحسابات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحفظ البنك بقبود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها.

هناك سعيد

من شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ سورية

XXXXXX

دمشق - الجمهورية العربية السورية

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 كانون الأول 2011

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	إيضاح	الموجودات
3,737,788,581	1,400,102,448	4	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
2,096,671,965	1,711,284,179	5	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك
276,171,144	328,454,473	6	والمؤسسات المالية
9,550,973,514	8,502,634,281	7	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
84,398,344	71,223,606	8	نم و أرصدة الأنشطة التمويلية
191,625,000	224,902,139	9	موجودات قيد الاستثمار
458,414,956	442,034,894	10	استثمارات عقارية
36,027,446	23,212,993	11	ممتلكات ومعدات
22,821,597	794,910	12	موجودات غير ملموسة
47,130,501	49,028,756	13	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
233,745,003	293,753,681	14	موجودات أخرى
16,735,768,051	13,047,426,360		وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			وحقوق المساهمين
			المطلوبات
-	496,554,677	15	إيداعات لمصرف سورية المركزي
134,181,350	867,928,863	16	الحسابات الجارية والإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
3,117,933,169	1,819,158,382	17	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
190,866,491	137,106,554	18	تأمينات نقدية
407,001,018	196,253,678	19	مطلوبات أخرى
3,849,982,028	3,517,002,154		مجموع المطلوبات
8,452,525,370	4,685,498,805	20	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
12,302,507,398	8,202,500,959		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			حقوق المساهمين
			حقوق مساهمي البنك
4,981,566,850	4,991,666,301	21	رأس المال المدفوع
(136,075,511)	202,383,996	27	الأرباح (الخسائر) المتراكمة غير المحققة
(462,833,218)	(425,528,452)	27	الخسارة المتراكمة
26,320,630	33,051,351	7	احتياطي مخاطر التمويل العام
13,446,491	40,821,491	9	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
8,356,971	-	24	احتياطي معادل الأرباح
4,430,782,213	4,842,394,687		مجموع حقوق مساهمي البنك
2,478,440	2,530,714		حقوق الأقلية
4,433,260,653	4,844,925,401		مجموع حقوق المساهمين
16,735,768,051	13,047,426,360		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين

السيد رياض علي ديب
عضو مجلس الإدارة

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	إيضاح	
			الإيرادات
621,726,040	885,848,225	22	إيرادات الأنشطة التمويلية
8,417,771	3,521,449	23	إيرادات الأنشطة الإستثمارية
(20,400,000)	(249,600,000)	7	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
609,743,811	639,769,674		إجمالي الإيرادات التمويلية والإستثمارية
(387,559,520)	(368,177,164)	24	نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارباً
148,743,302	132,541,188	24	نصيب البنك من دخل الإستثمارات المطلقة بصفته مضارباً
(238,816,218)	(235,635,976)		العائد على حسابات الإستثمار المطلق
370,927,593	404,133,698		نصيب البنك من دخل الإستثمارات بصفته رب مال ومضارب
98,562	-	25	نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا
33,662,231	50,992,856	26	صافي إيرادات الخدمات البنكية
17,089,995	30,802,562		الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
34,443,094	338,459,507	27	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
1,539,738	1,051,236		إيرادات أخرى
457,761,213	825,439,859		إجمالي الأرباح التشغيلية
			المصروفات
(126,197,136)	(138,120,315)	28	نفقات الموظفين
(101,610,572)	(108,758,763)	29	مصاريف إدارية وعمومية
(48,622,927)	(61,750,589)	11-10	استهلاك وإطفاء
(37,550,000)	(63,950,000)	30-6	مخصص تدني قيمة الوكالات الإستثمارية
(24,264)	(4,246,562)	31	مخصصات تشغيلية أخرى
(314,004,899)	(376,826,229)		إجمالي المصروفات
143,756,314	448,613,630		صافي الأرباح قبل الضريبة
(35,872,262)	(66,066,362)	12	مصروف ضريبة الدخل
107,884,052	382,547,268		صافي أرباح السنة
			العائد إلى:
107,910,252	382,494,994		مساهمي البنك
(26,200)	52,274		حقوق الأقلية
107,884,052	382,547,268		
2.16	7.65	32	الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية		الأنشطة التشغيلية
143,756,314	448,613,630		صافي الأرباح قبل الضريبة
			التعديلات:
48,622,927	61,750,589	10,11	استهلاك واطفاء
238,816,218	235,635,976	19	العائد على حسابات الاستثمار المطلق
(2,144,962)	2,553,397	5	إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض
-	3,560,352	15,16	إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة الدفع
20,400,000	249,600,000	7	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
37,550,000	63,950,000	6	مخصص تدني قيمة الوكالات الاستثمارية
487,000,497	1,065,663,944		
37,005,263	(116,233,329)	6	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(5,355,220,774)	798,739,233	7	إداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,609,973	13,174,738	8	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
(205,671,038)	785,167,299	4	الموجودات قيد الاستثمار
(12,660,786)	(1,898,255)	13	الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي
(43,264,986)	(53,759,937)	18	موجودات أخرى
156,339,008	(252,771,047)	19	تأمينات نقدية
(4,934,862,843)	2,238,082,646		مطلوبات أخرى
			صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(161,426,555)	(26,765,788)	10	صافي التغير في الممتلكات والمعدات
(16,874,987)	(5,790,286)	11	صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
-	(26,446,149)	14	صافي التغير في الوديعة لدى مصرف سورية المركزي
-	(5,902,139)	9	صافي التغير في الاستثمارات العقارية
(178,301,542)	(64,904,362)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
2,479,831,350	10,099,451	21	تسديدات القسط الثاني لأسهم رأس المال
500,000	-		حقوق الأقلية
8,356,971	(8,356,971)	24	احتياطي معادل الأرباح
(210,562,929)	(237,651,944)	19	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
-	39,675,000	16	حسابات استثمارية للبنوك ومؤسسات مالية إسلامية
491,933,603	(1,298,774,787)	17	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
2,284,736,032	(3,767,026,565)	20	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
5,054,795,027	(5,262,035,816)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التمويلية
(3,899,344)	(33,562,529)	14	تأثير تغيرات أسعار الصرف
(62,268,702)	(3,122,420,061)		صافي النقص في النقد وما في حكمه خلال السنة
4,625,271,888	4,563,003,186		النقد وما في حكمه في بداية السنة
4,563,003,186	1,440,583,125	33	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكّل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

مجموع حقوق المساهمين	حقوق الأقلية	حقوق الأقلية	مجموع حقوق مساهمي البنك	احتياطي معادل الأرباح	القيمة العادلة للإستثمارات	احتياطي مخاطر تمويل	أرباح السنة	احتياطي خاص *	احتياطي قانوني *	الخسرة المتراكمة	الأرباح (الخسائر) المتراكمة غير المحققة	رأس المال المدفوع	إيضاح
4,433,260,653	2,478,440	2,478,440	4,430,782,213	8,356,971	13,446,491	26,320,630	-	-	-	(462,833,218)	(136,075,511)	4,981,566,850	
10,099,451	-	-	10,099,451	-	-	-	-	-	-	-	-	10,099,451	21
(8,356,971)	-	-	(8,356,971)	(8,356,971)	-	-	-	-	-	-	-	-	
27,375,000	-	-	27,375,000	-	27,375,000	-	-	-	-	-	-	-	
382,547,268	52,274	52,274	382,494,994	-	-	6,730,721	382,494,994	11,015,412	11,015,412	15,273,942	338,459,507	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	(11,015,412)	(11,015,412)	22,030,824	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(425,528,452)	202,383,996	4,991,666,301	
4,844,925,401	2,530,714	2,530,714	4,842,394,687	-	40,821,491	33,051,351	-	-	-	-	-	-	
1,823,241,789	2,004,640	2,004,640	1,821,237,149	-	-	-	-	-	-	(509,979,746)	(170,518,605)	2,501,735,500	
2,479,831,350	-	-	2,479,831,350	-	-	-	-	-	-	-	-	2,479,831,350	21
500,000	500,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
8,356,971	-	-	8,356,971	8,356,971	-	-	-	-	-	-	-	-	
13,446,491	-	-	13,446,491	-	13,446,491	-	-	-	-	-	-	-	
107,884,052	(26,200)	(26,200)	107,910,252	-	-	26,320,630	107,910,252	10,931,322	10,931,322	25,283,884	34,443,094	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	(10,931,322)	(10,931,322)	21,862,644	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(462,833,218)	(136,075,511)	4,981,566,850	
4,433,260,653	2,478,440	2,478,440	4,430,782,213	8,356,971	13,446,491	26,320,630	-	-	-	-	-	-	

(*) بناء على قرارات مجلس الإدارة خلال عامي 2011 و 2012 تم إلغاء جزء من الخسائر المتراكمة كما في 31 كانون الأول 2011 و 2010 بقيمة الاحتياطي القانوني والخص.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة ونقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2011 ليرة سورية	أجرة البنك كوكيل ليرة سورية	السحوبات خلال العام ليرة سورية	الدخل بعد حسم المصروفات ليرة سورية	الإيداعات خلال العام ليرة سورية	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2011 ليرة سورية	وكالات استثمار مقيد في مؤسسات مالية إسلامية -
-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2010 ليرة سورية	أجرة البنك كوكيل ليرة سورية	السحوبات خلال العام ليرة سورية	الدخل بعد حسم المصروفات ليرة سورية	الإيداعات خلال العام ليرة سورية	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2010 ليرة سورية	وكالات استثمار مقيد في مؤسسات مالية إسلامية -
-	(98,562)	(163,985,640)	117,952	163,966,250	-	-
-	(98,562)	(163,985,640)	117,952	163,966,250	-	-

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

1 معلومات عن البنك

تم الترخيص لبنك الشام ش.م.م ("البنك") كشركة مساهمة مغفلة خاصة سورية بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

سجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم (15) بوصفه بنكاً خاصاً.

يبلغ رأسمال البنك المصرح به 5,000,000,000 ليرة سورية، مقسم إلى 50,000,000 سهم، قيمة السهم الاسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد (إيضاح 21). بدأ البنك بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

يمارس البنك الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية وفقاً للنظام الأساسي وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي أصبح عددها ثمانية فروع.

يساهم بنك الشام ش.م.م بنسبة 99% في شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية وهي شركة محدودة المسؤولية مسجلة في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم (15740) بتاريخ 23 آذار 2009. غاية الشركة الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية. لاحقاً لتاريخ تأسيس الشركة وكما في 20 تموز 2009، تمت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة التابعة من 200,000,000 ليرة سورية إلى 250,000,000 ليرة سورية مع ثبات نسب الملكية.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للبنك كما في 31 كانون الأول 2011 في 19 كانون الثاني 2012 .

هيئة الرقابة الشرعية

إشارة إلى المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الذي يقضي بتشكيل هيئة رقابة شرعية مكونة من عدد محدود من علماء الفقه والشريعة والقانون يتم تعيينها من قبل الجمعية العمومية لمساهمي البنك الاسلامي فقد تم تكوين هيئة الرقابة الشرعية في البنك من ثلاثة أعضاء من علماء الفقه والشريعة والقانون، ويكون رأيها ملزماً للبنك.

تتولى الهيئة إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته، ومراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وإصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من السادة:

1. فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي رئيساً
2. فضيلة الدكتور أحمد حسن عضواً تنفيذياً
3. فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً

2 تعريفات

المرابحة للأمر بالشراء

هي عقد يقوم البنك بموجبه ببيع سلعة أو أصل سبق له شراؤه وحيازته بناء على طلب من العميل وقد يأخذ البنك من العميل وعداً ملزماً بالشراء، ويقوم البنك أحياناً بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأصلي، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

المضاربة

هي عقد بين البنك والمتعامل بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين مقابل حصة محددة شائعة من الربح، أما الخسارة فهي على رب المال إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة أي من شروط المضاربة، فعندها يقوم البنك بصفته مضارباً بتحملها.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

3.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية التي يتم تقييمها حسب القيمة العادلة، وطبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيراتها فيما لم تغطه المعايير الإسلامية، وحسب القوانين والتعليمات المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالليرة السورية وهي العملة الرئيسية للمجموعة.

أسس توحيد البيانات المالية

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية لبنك الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية ("المجموعة"). يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس الفترة المالية للبنك وباستخدام السياسات المحاسبية نفسها. إن حصة البنك في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي:

حصة البنك من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
2010	2011		
ليرة سورية	ليرة سورية		شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية
247,500,000	247,500,000	99%	
247,500,000	247,500,000		

تُلغى بالكامل جميع الأرصدة، العمليات، الإيرادات والمصاريف والأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات بين البنك والشركة التابعة عند التوحيد.

يتم توحيد الشركة التابعة من تاريخ سيطرة المجموعة عليها. يتم تحقيق السيطرة عندما يكون للبنك سلطة التحكم في السياسات التشغيلية والمالية للشركة للحصول على منافع من عملياتها. يتم تضمين نتائج الشركة التابعة المشتركة في البيانات المالية الموحدة بدءاً من تاريخ الاستملاك وهو التاريخ الذي يحصل فيه البنك على السيطرة وتبقى موحدة حتى تاريخ وقف تلك السيطرة.

تمثل حقوق الأقلية جزءاً من الأرباح أو الخسائر وصافي الموجودات غير المملوكة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من قبل البنك، ويتم تصنيفها بشكل مستقل في بيان الدخل الموحد وضمن حقوق المساهمين في بيان المركز المالي الموحد.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.2 التغييرات في المعايير المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. إن اعتماد المجموعة التغييرات في المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، وتحسينات معايير التقارير المالية الدولية لم ينتج عنه أي تغير جوهري على السياسات المحاسبية والوضع المالي أو أداء المجموعة.

أ. التغييرات في المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية

خلال سنة 2010 قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية بإصدار معيار للمحاسبة المالية رقم 25 المتعلق بـ "الاستثمار بالصكوك والأسهم والأدوات المالية المتشابهة"، نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2011.

ب. تحسينات معايير التقارير المالية الدولية

معيار المحاسبة الدولي رقم 24 الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (المعدل) نافذ للتطبيق في 1 كانون الثاني 2011.

معيار المحاسبة الدولي رقم 32 "الأدوات المالية: العرض - تصنيف الحقوق الصادرة" نافذ للتطبيق في 1 شباط 2010.

التفسير رقم 14 "متطلبات الدفعات المقدمة من الحد الأدنى للتمويل" (المعدل) نافذ للتطبيق في 1 كانون الثاني 2011.

تحسينات التقارير المالية الدولية (الصادرة في أيار 2010) نافذة للتطبيق في كانون الثاني 2011 والتي تتضمن:

معيار التقارير المالية الدولي رقم 7 - "إيضاحات الأدوات المالية"

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - "عرض القوائم المالية"

التفسير رقم 13 - "برامج الوفاء للزبائن"

معايير وتفسيرات التقارير المالية الدولية الصادرة أو المعدلة وغير النافذة للتطبيق

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 "الأدوات المالية"

التصنيف والقياس" نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2015، سيكون لتطبيق هذا المعيار تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار، علماً أن هذا التأثير يعتمد على الموجودات المملوكة بتاريخ التطبيق لذا فإنه من غير الممكن تحديد التأثير المستقبلي عند التطبيق.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة"

نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2013، إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 يستبدل الجزء المتعلق بتوحيد القوائم المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم 27، ويؤسس نموذج واحد لحقوق السيطرة، إن التغييرات الموجودة في معيار التقارير المالية الدولي 10 يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات لتحديد الشركات تحت سيطرة المجموعة، وتبعاً لذلك التي يجب أن يتم توحيدها ضمن بيانات الشركة الأم، بالمقارنة مع المتطلبات التي كانت مطبقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 27.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "القوائم المالية المنفصلة"

نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2011. كنتيجة لإصدار معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10، 12 فإن ما يتبقى من معيار المحاسبة الدولي رقم 27 سيكون محصوراً بمحاسبة الشركات التابعة، والمشاريع تحت السيطرة المشتركة، والشركات الزميلة في قوائم منفصلة. إن المجموعة لا تعرض القوائم المنفصلة لهذه الشركات.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 "قياس القيمة العادلة"

نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2013. يؤسس المعيار دليل واحد ضمن التقارير المالية الدولية لكافة حالات قياس القيمة العادلة. إن المعيار لا يغير المعايير التي تحدد متى يتوجب على المجموعة استخدام القيمة العادلة، وإنما يوفر دليل لكيفية قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير الدولية عندما يكون احتساب القيمة العادلة مطلوباً أو مسموحاً به. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار على الوضع المالي وأداء المجموعة.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.3 أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل ربع سنوي لتقدير كفاية المؤونة المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

3.4 مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى إمكانية المجموعة على الاستمرار والعمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

3.5 أهم السياسات المحاسبية

أعدت البيانات المالية الموحدة المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية :

أ. التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. الاعتراف بالمعاملات المالية وإعادة تقييمها

■ تاريخ الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء للموجودات المالية المنفذة بتاريخ الالتزام، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء الأصل. أما بيع الموجودات المالية فيعترف بها بتاريخ التسديد. إن المشتريات والمبيعات العادية هي عملية شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في القوانين أو حسب أعراف السوق، يتم إلغاء الاعتراف من قبل البنك بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية، أو عندما تحول حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية العائد للأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي، ويتم إلغاء الاعتراف بمطلوبات مالية عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء الالتزام المترتب على هذه المطلوبات.

■ الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية

الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف هي موجودات مالية ذات مدفوعات متوقعة، تتصف بالثبات نسبياً ولها تاريخ استحقاق ثابت غير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متوفرة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية ضمن بند مصروف مخصص الخسائر ضمن بيان الدخل الموحد.

■ ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

يتم إظهار ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية بإجمالي قيمتها الأصلية ناقصاً المبالغ المستلمة على حساب هذه العمليات وبعد استبعاد الإيرادات المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة. ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على تقديرات إدارة البنك وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 المعدل للقرار 597، التي تحدد الحد الأدنى للمخصصات الواجب احتسابها. ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية تشمل عقود مرابحات وتقاس في نهاية السنة على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، أي مبالغ الديون مطروحة منها الأرباح المؤجلة وأي مخصصات للانخفاض في القيمة وأية أرباح معلقة.

يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

ج. القيمة العادلة

تستخدم أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ إعداد البيانات المالية في أسواق نشطة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية. في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير. تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها. القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات تمثل القيمة الناتجة عن مبادلة موجودات، أو تسديد إلزام إذا تم أي منها بين أطراف مطلعة وراغبة بالتعامل وبنفس شروط الغير.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

د. تدني قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة ل واحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تلك أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن العميل أو مجموعة العملاء يواجهون صعوبة مالية كبيرة، إخلال وتقصير في تسديد الأقساط، احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي، إشارة البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل تزايد الديون أو تزايد عدد الدفعات المؤجلة و/أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

هـ. النقص

يتم إجراء نقص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لتسويتها على أساس النقص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

و. تحقق الإيرادات

1. إيرادات ذمم البيوع الآجلة

تثبت إيرادات عقود المراجعة على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط المتناقص. وفي حالة وجود ذمم أو أنشطة تمويلية متعثرة وعند عدم التأكد من استرداد تلك الإيرادات يتم تعليقها وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.

2. إيرادات الخدمات المصرفية والعمولات

تثبت إيرادات الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

3. إيرادات البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيل

تثبت إيرادات البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيل وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ووفقاً للشروط الواردة في عقود الإستثمار المقيدة.

4. إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الإستثمار المطلق

تثبت إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الإستثمار المطلق وفقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك مقابل إدارة البنك لهذه الإستثمارات وفقاً للشروط الواردة في العقود الموقعة مع أصحاب الإستثمار المطلق.

ز. عقود الإيجار

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وما إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل، حتى لو لم يكن هذا الحق محدد بشكل صريح في العقد.

المجموعة كمستأجر

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للمجموعة بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ح. الكفالات المالية

من خلال نشاطها الاعتيادي تقوم المجموعة بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف بالعمولات الناتجة عنها في بيان الدخل ضمن بند "عمولات على الاعتمادات والكفالات والبولاص".

ط. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة النقدية التي تستحق في الأصل خلال مدة ثلاثة أشهر والتي تمثل النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، مطروحاً منها الأرصدة الدائنة للبنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر .

ي. الممتلكات والمعدات

يتم تقييم الممتلكات والمعدات ما عدا الأراضي بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الممتلكات والمعدات وعمرها الزمني عند تغيير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم احتساب الاستهلاكات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي، فيما يلي نسب استهلاك الممتلكات والمعدات:

المباني	2.5%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو فترة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

يتم عدم الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. ويحتسب الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد على أنه أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل . تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

تقوم المجموعة بمراجعة قيم الأصول المتبقية وعمرها الزمني وطريقة احتساب الاستهلاكات بتاريخ بيان المركز المالي الموحد وتقوم بتعديلها في حال الضرورة إن أمكن.

ك. الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن الكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويقتد الإطفاء في بيان الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الموحد. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يتم تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغيير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، وتعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الاطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمرها الإنتاجي. فيما يلي نسب اطفاء الموجودات غير الملموسة:

برامج معلوماتية	20%
-----------------	-----

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ل. تدني قيم الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد يتم تحديد ما إذا كان هناك أية دلالة على أن خسارة تدني معترف بها لأصل في السنوات السابقة عدا عن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. إذا وجدت هذه الحالة، تقوم المجموعة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يتم عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بأخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

م. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على المجموعة ناتج عن حدث سابق والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

ن. حسابات خارج بيان المركز المالي

تسجل الإلتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات المجموعة الإعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات: ارتباطات وسقوف التمويل غير المستعملة، أرصدة حسابات تعهدات مقابل الكفالات، تعهدات مقابل اعتمادات مستندية، قبولات. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها. كما تتضمن الحسابات خارج بيان المركز المالي حسابات الإستثمار المقيدة وذلك بالإعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

س. حسابات الإستثمار المطلق

هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للبنك في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسباً دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينة. كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق أصحاب الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها.

ع. حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة الأموال المستلمة من قبل البنك من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات أصحاب حسابات الإستثمار، تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة، وليس لدى البنك أي حق في هذه الموجودات. لا تظهر الإستثمارات المقيدة في بيان المركز المالي الموحد حيث أن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي ينص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الإستثمار المقيدة، تظهر هذه الحسابات ضمن حسابات خارج المركز المالي الموحد اعتماداً على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. يتقاضى البنك عمولة كوكيل لإدارة هذه الإستثمارات متفق عليها مسبقاً.

ف. احتياطي مخاطر الإستثمار

هو مبلغ يجنيه البنك من أرباح أصحاب حسابات الإستثمار المطلق، بعد اقتطاع نصيب المضارب، لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب الإستثمار.

ص. الاحتياطي المعادل للأرباح

هو مبلغ يجنيه البنك من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الإستثمار لأصحاب حسابات الإستثمار وزيادة حقوق أصحاب المكلية.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ق. الاستثمارات في العقارات

هي اقتناء عقارات أو أراض أو جزء منها بغرض الحصول على إيراد دوري أو الاحتفاظ بها لغرض توقع زيادة في قيمتها المستقبلية أو للائتين معاً.

تتم معالجة الاستثمارات في العقارات على أساس القيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد، وأي تغير لاحق في القيمة العادلة يتم إثباته في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية، وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

ر. موجودات قيد الاستثمار أو التصفية

هي الموجودات التي يفتتها البنك بغرض استثمارها سواء عن طريق البيع بالمرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء، أو عن طريق الإجارة التشغيلية، أو تلك الناتجة عن اخلال العميل بوعده في تمويل المرابحة، أو تلك الأصول الآيلة للمصرف وفاء لديونه أو غير ذلك ونقاس عند اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية مخصصاً من هذه الأرصدة مخصص التتني الخاص بها.

ش. الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص يظهر في المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية.

ت. الضرائب

1. الضريبة الحالية

يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

2. ضريبة دخل مؤجلة

تؤخذ الضرائب المؤجلة بالكامل، باستخدام طريقة المطلوبات، على الفروقات المؤقتة الناتجة ما بين الأساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة في البيانات المالية الموحدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم تحديد الضرائب المؤجلة باستخدام نسب الضريبة (أو القوانين الضريبية) المعمول بها أو التي هي بحكم المعمول بها كما بتاريخ بيان المركز المالي والتي من المتوقع أن تكون نافذة عند تحقق الضرائب المؤجلة المدينة أو عند إستحقاق الضرائب المؤجلة الدائنة.

تدرج الضرائب الحالية والمؤجلة المتعلقة ببند مدرجة ضمن حقوق المساهمين في حقوق المساهمين وليس في بيان الدخل الموحد.

تتم مراجعة القيمة المدرجة لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل بيان مركز مالي وتنزل إلى الحد الذي لا توجد فيه أرباح ضريبية كافية للسماح باستعمال كامل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضرائب المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل بيان مركز مالي ويتم الإعتراف بها إلى الحد الذي توجد فيه أرباح مستقبلية كافية تسمح بتغطية موجودات الضرائب المؤجلة.

ث. تقارير القطاعات

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: تجزئة، شركات، الخزينة.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

خ. الزكاة

تم احتساب الزكاة وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واعتمدت من هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

عملاً بمبدأ وجوب الزكاة على المال المخلوط إذا بلغ نصاباً دون اشتراط بلوغ حصة المشارك فيه النصاب فإنه يجب ما يلي:

- الزكاة على كل مساهم مهما بلغت حصته السهمية سواء بلغ مجموع أمواله النصاب أم لم يبلغ.
- الزكاة على أصحاب حسابات الودائع الاستثمارية وأصحاب حسابات الادخار مهما بلغت المبالغ الموجودة في الحساب سواء بلغ مجموع أموال العميل النصاب أم لم يبلغ.

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار). لقد بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره 102,932,893 ليرة سورية، حصة السهم الواحد منها 2.06 ليرة سورية. إذا كانت الزكاة عند شراء الأسهم أو الاكتتاب بها هي الحصول على الأرباح والنماء. أما إذا كانت الزكاة عند شراء الأسهم أو الاكتتاب بها هي المتاجرة والتداول فإنه يزكي القيمة السوقية للأسهم.

ذ. توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمساهمين

يتم احتساب الأرباح الخاصة بحسابات الاستثمار المطلق على الشكل التالي:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الإستثمارات وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملاء تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من إستثمارات ممولة كلياً من رأس المال وإستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط نسبة وتتاسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للإستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من الإيرادات، حسب طريقة النمر.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الاموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة والاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2010	2011	
%50	%40	حساب التوفير
%75	%75	حساب لأجل (ودیعة) لمدة ثلاثة أشهر
%80	%80	حساب لأجل (ودیعة) لمدة ستة أشهر
%85	%85	حساب لأجل (ودیعة) لمدة اثنا عشر أشهر
%90	%90	حساب لأجل (ودیعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين.

3 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ذ. توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمساهمين (تتمة)
يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك أو تقصيره فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير.

يتم التتضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتتضيض احتساب وتحديد الربح.

خلال السنة بلغت النفقات التي قام البنك بتحميلها على وعاء المضاربة المختلط بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية مبلغ 10,285,114 ليرة سورية (31 كانون الأول 2010 مبلغ 12,427,393 ليرة سورية) وهي عبارة عن جزء من المصاريف الإدارية والعمومية، وفيما يلي تفصيل هذه النفقات:

2011 ليرة سورية	
3,212,533	مصاريف البريد والهاتف
803,706	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,932,001	إعلان ومعارض
1,331,571	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
70,668	مصاريف سفر ومواصلات وإقامة وضيافة
1,934,635	مصاريف أخرى
10,285,114	

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2010			31 كانون الأول 2011			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
0.57%	0.97%	8.54%	0.59%	1.91%	8.89%	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
33%	33%	40%	33%	33%	40%	الحد الأقصى لنسبة المضاربة

قام البنك خلال النصف الثاني من السنة بالتنازل عن جزء من نسبة مضاربه بمعدل وسطي بلغ 15% لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مول البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

في حال كسر وديعة الاستثمار وقررت الإدارة عدم إعطاء العميل كامل أو جزء من هذه الأرباح فإنه تتم عملية تخارج بين وعاء المضاربة وبين المودع الذي كسر وديعته وتعود أرباح هذه الوديعة إلى الوعاء قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك.

4 نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
780,475,326	759,104,821	نقد في الخزينة
1,134,722,613	349,555,314	الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي (*)
1,822,590,642	291,442,313	حساب جاري لدى مصرف سورية المركزي
3,737,788,581	1,400,102,448	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 349,555,314 ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل 1,134,722,613 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2010 والتي تمثل 10% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 389/م/ن/ب الصادر بتاريخ 5 أيار للعام 2008 والقرار رقم 502 /م/ن/ب الصادر بتاريخ 10 أيار للعام 2009، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

5 حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
1,048,768,712	1,711,284,179	حسابات جارية
623,722,356	-	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، فترة استحقاقها أقل من ثلاثة أشهر
421,627,500	-	مراجعات دولية، فترة استحقاقها أقل من ثلاثة أشهر
2,553,397	-	إيرادات الإستثمار المحققة وغير مستحقة القبض
2,096,671,965	1,711,284,179	

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

6 إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
613,721,144	729,954,473	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، فترة استحقاقها أكثر من ثلاثة أشهر
(337,550,000)	(401,500,000)	مخصص انخفاض في قيمة وكالات استثمارية*
276,171,144	328,454,473	

(*) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة وكالات استثمارية:

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(300,000,000)	(337,550,000)	رصيد في بداية السنة
(37,550,000)	(63,950,000)	يضاف: مخصص انخفاض قيمة الوكالات الاستثمارية
(337,550,000)	(401,500,000)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة البنك كما في 31 كانون الأول 2011 بزيادة مخصص تدني قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية المستحقة وغير المدفوعة مع كل من شركة دار الاستثمار وبنك دار الاستثمار بمبلغ 63,950,000 ليرة سورية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية وذلك للمحافظة على مخصص التدني عند مستوى 55% من إجمالي قيمة الوكالات المودعة لديهم ، تقوم إدارة البنك بمراجعة هذا المخصص دورياً كل ثلاثة أشهر أو في حال حدوث تغير في هذه التقديرات.

قامت إدارة البنك برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة، الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية بنك الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

7. ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

فيما يلي تفاصيل احتساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل الواجب حجزه لكل من حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلق:

2011	
ليرة سورية	
70,665,176	إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل
39,825,964	يطرح: إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لعام 2009
30,839,212	حصة عام 2010 و 2011 من إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل
19,912,982	يضاف: حصة 2010 و 2011 من إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لعام 2009 (50%)
50,752,194	إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لعام 2011 المتوجب حجزه حسب القرار 650
65.12%	نسبة الأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك
33,051,351	احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبط بحقوق المساهمين
17,700,843	احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبط بحقوق الإستثمار المطلق

وبما أن مجمل احتياطي مخاطر الإستثمار كما في 31 كانون الأول 2011 بلغ 75,339,239 ليرة سورية (الإيضاح رقم 20) فإنه وحسب القرار 650 لا يتوجب على البنك حجز أي احتياطي إضافي لمخاطر التمويل المتعلقة بالأصول الممولة من حسابات الإستثمار المطلق.

ب- حسب الجهة الممولة

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,763,957,677	6,698,727,850	شركات
2,313,012,035	2,092,261,689	أفراد
509,205,479	-	قطاع عام
9,586,175,191	8,790,989,539	ذمم المراجعات
(10,201,677)	(13,755,258)	ناقصاً: الأرباح المعلقة
(25,000,000)	(274,600,000)	ناقصاً: مخصص تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
9,550,973,514	8,502,634,281	صافي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

بلغ إجمالي الذمم غير العاملة (غير المنتجة) بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 743,046,600 ليرة سورية ، أي ما نسبته 8.46% من رصيد ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في 31 كانون الأول 2011، في حين بلغ إجمالي الذمم غير العاملة (غير المنتجة) بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 608,761,231 ليرة سورية ، أي ما نسبته 6.36% من رصيد ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في 31 كانون الأول 2010. لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم (37.2).

الأرباح المعلقة

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
4,726,868	10,201,677	الرصيد في بداية السنة
6,119,664	10,510,028	يضاف: الأرباح المعلقة خلال السنة
(644,855)	(6,956,447)	يطرح: استردادات خلال السنة
10,201,677	13,755,258	الرصيد في نهاية السنة

7 ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م.ن/ب الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م.ن/ب الصادر بتاريخ 29 نيسان 2010 المعدل للقرار 597، يتوجب على البنك في نهاية عام 2009 احتساب مخصص انخفاض جماعي واحتياطي عام لمخاطر التمويل على التسهيلات العاملة المنتجة الممنوحة للأفراد والشركات حسب النسب المذكورة في القرار، بحيث يتم توزيع المخصص والاحتياطي على أربع سنوات ابتداءً من الربع الأول للعام 2010 ليصل إلى 100% في نهاية السنة الرابعة، بحيث لا يقل المبلغ المشكل بنهاية كل عام عن 25% من قيمة المخصص والاحتياطي المشار إليه أعلاه، ويتم توزيع حصة كل سنة على الفترات الربعية بالتساوي.

في نهاية عام 2009، قام البنك باحتساب مخصص الانخفاض الجماعي وتسجيله بالكامل ضمن قائمة الدخل لعام 2009، أما بالنسبة للاحتياطي العام لمخاطر التمويل فقد تم احتسابه كما في 31 كانون الأول 2009 وسيتم توزيعه على السنوات الأربع التالية طبقاً للقرارات المذكورة أعلاه.

طبقاً للقرارات المذكورة في حال تحقيق أرباح في نهاية السنة يتم احتساب احتياطي عام لمخاطر التمويل حسب النسب التالية:

- 1% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر.
- 0.5% من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر.
- 0.5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات والمصنفة كديون عادية أو تتطلب اهتماماً خاصاً.

يتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المرتبط بالأصول الممولة من أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي رصيد "حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من الدخل قبل الزكاة".

بلغت قيمة احتياطي عام لمخاطر التمويل على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة بتاريخ 31 كانون الأول 2009 مبلغ 39,825,964 ليرة سورية، كما بلغ الاحتياطي المحسوب بناءً على رصيد التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة بتاريخ 31 كانون الأول 2011 مبلغ 70,665,176 ليرة سورية كما يلي:

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
79,269,333	58,201,196	1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة
5,269,018	1,407,887	0.5 % من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة
		0.5 % إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات
11,629,939	11,056,093	
96,168,290	70,665,176	إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل

يتم بالنسبة للمصارف الإسلامية حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الإستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الإستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

7. ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

فيما يلي تفاصيل احتساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل الواجب حجزه لكل من حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلق:

2011	
ليرة سورية	
70,665,176	إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل
39,825,964	يطرح: إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لعام 2009
30,839,212	حصة عام 2010 و 2011 من إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل
19,912,982	يضاف: حصة 2010 و 2011 من إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لعام 2009 (50%)
50,752,194	إجمالي الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لعام 2011 المتوقع حجزه حسب القرار 650
65.12%	نسبة الأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمونها البنك
33,051,351	احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبط بحقوق المساهمين
17,700,843	احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبط بحقوق الإستثمار المطلق

وبما أن مجمل احتياطي مخاطر الإستثمار كما في 31 كانون الأول 2011 بلغ 75,339,239 ليرة سورية (الإيضاح رقم 20) فإنه وحسب القرار 650 لا يتوجب على البنك حجز أي احتياطي إضافي لمخاطر التمويل المتعلقة بالأصول الممولة من حسابات الإستثمار المطلق.

ب - حسب الجهة الممولة

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,763,957,677	6,698,727,850	شركات
2,313,012,035	2,092,261,689	أفراد
509,205,479	-	قطاع عام
9,586,175,191	8,790,989,539	ذمم المراجعات
(10,201,677)	(13,755,258)	ناقصاً: الأرباح المعلقة
(25,000,000)	(274,600,000)	ناقصاً: مخصص تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
9,550,973,514	8,502,634,281	صافي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

بلغ إجمالي الذمم غير العاملة (غير المنتجة) بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 743,046,600 ليرة سورية ، أي ما نسبته 8.46% من رصيد ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في 31 كانون الأول 2011، في حين بلغ إجمالي الذمم غير العاملة (غير المنتجة) بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 608,761,231 ليرة سورية ، أي ما نسبته 6.36% من رصيد ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في 31 كانون الأول 2010. لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم (37.2).

الأرباح المعلقة

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
4,726,868	10,201,677	الرصيد في بداية السنة
6,119,664	10,510,028	يضاف: الأرباح المعلقة خلال السنة
(644,855)	(6,956,447)	يطرح : استردادات خلال السنة
10,201,677	13,755,258	الرصيد في نهاية السنة

8 موجودات قيد الاستثمار

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
13,243,944	69,206	موجودات مقتناة بغرض المربحة
71,154,400	71,154,400	عقارات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
84,398,344	71,223,606	

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه.

9 استثمارات عقارية

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
191,625,000	224,902,139	استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)
191,625,000	224,902,139	

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار من ممتلكات ومعدات إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل، فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
178,178,509	178,178,509	تكلفة الاستثمار
-	5,902,139	إضافات
13,446,491	40,821,491	التغير في القيمة العادلة خلال السنة (*)
191,625,000	224,902,139	

(*) تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 30 أيلول 2011 والبالغ 40,821,491 ليرة سورية بناءً على تقييم خبير محلف مستقل.

كما في 31 كانون الأول 2011

10 ممتلكات ومعدات

الإجمالي	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة الكمبيوتر	تجهيزات المكاتب	تصميمات على العقارات المستأجرة	أراضي و مباني	التكلفة
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
539,377,232	183,456,352	9,949,215	77,292,221	96,806,256	105,199,120	66,674,068	رصيد بداية السنة
26,765,788	13,364,841	2,100,000	6,295,115	3,970,140	1,035,692	-	الإضافات
-	(8,913,766)	-	-	441,417	8,472,349	-	للتحويلات
566,143,020	187,907,427	12,049,215	83,587,336	101,217,813	114,707,161	66,674,068	كما في 31 كانون الأول 2011
80,962,276	-	4,965,515	32,980,969	25,643,644	16,298,698	1,073,450	الاستهلاك
43,145,850	-	2,303,131	14,979,537	14,477,819	10,097,220	1,288,143	رصيد بداية السنة
124,108,126	-	7,268,646	47,960,506	40,121,463	26,395,918	2,361,593	الإضافات
442,034,894	187,907,427	4,780,569	35,626,830	61,096,350	88,311,243	64,312,475	كما في 31 كانون الأول 2011
458,414,956	183,456,352	4,983,700	44,311,252	71,162,612	88,900,422	65,600,618	صافي القيمة الدفترية:
							كما في 31 كانون الأول 2010

11 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

برامج معلوماتية
ليرة سورية

التكلفة

رصيد بداية السنة

الإضافات

كما في 31 كانون الأول 2011

88,855,077

5,790,286

94,645,363

الإطفاء

رصيد بداية السنة

الإضافات

كما في 31 كانون الأول 2011

52,827,631

18,604,739

71,432,370

صافي القيمة الدفترية

كما في 31 كانون الأول 2011

كما في 31 كانون الأول 2010

23,212,993

36,027,446

12 موجودات ضريبة الدخل المؤجلة ومخصص ضريبة الدخل

موجودات ضريبة الدخل المؤجلة

2010

2011

ليرة سورية

ليرة سورية

58,693,859

22,821,597

794,910

-

(36,667,172)

(22,026,687)

22,821,597

794,910

رصيد بداية السنة

يضاف: إيراد ضريبة الدخل المؤجل للشركة التابعة

ينزل: مصروف ضريبة الدخل للسنة

رصيد نهاية السنة (*)

(*) يمثل هذا المبلغ الرصيد المتبقي من موجودات ضريبة الدخل المؤجلة للشركة التابعة.

مخصص ضريبة الدخل

2010

2011

ليرة سورية

ليرة سورية

-

-

-

(44,039,675)

-

(44,039,675)

رصيد بداية السنة

يضاف مصروف ضريبة الدخل للسنة

رصيد نهاية السنة (إيضاح 19)

12 موجودات وإيراد ضريبة الدخل المؤجلة (تتمة)

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
143,756,314	448,613,630	الربح قبل الضريبة
		التعديلات
5,315,667	99,252,682	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية المتعلقة بأموال المساهمين
37,550,000	63,950,000	مخصص انخفاض في قيمة الوكالات الإستثمارية
24,264	4,246,562	مخصصات تشغيلية أخرى
-	624,077	مصاريف غير مقبولة ضريبياً
3,414,868	(5,227,357)	(أرباح) خسائر شركة تابعة
1,073,450	1,288,143	مصاريف استهلاك عقار
(34,443,094)	(338,459,507)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
(10,022,783)	(10,022,783)	استهلاك مصاريف التأسيس
2,912,372	(184,348,183)	
146,668,686	264,265,447	الربح الضريبي
25 %	25 %	نسبة الضريبة
36,667,172	66,066,362	مصرف ضريبة الدخل
(794,910)	-	إيراد ضريبة الدخل شركة تابعة
35,872,262	66,066,362	

13 موجودات أخرى

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
33,019,098	29,322,436	مصاريف مدفوعة مقدما
1,950,958	16,055,463	دفعات مقدمة لشراء أصول
12,155,602	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
4,843	450,857	أخرى
47,130,501	49,028,756	

14 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

كما هو محدد في البند "ب" للفقرة رقم 12 من قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 يجب على البنوك الخاصة الاحتفاظ بنسبة 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي على شكل وديعة مجمدة لا يستحق عليها أية فائدة. كما يتم العمل حالياً على استكمال الاحتياطي المجمع على رأس المال بدفع مبلغ 225,599,695 مليون ليرة سورية وذلك لقاء المبالغ المستكملة بالليرة السورية من رأس المال والتي تبلغ 2,255,996,953 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2011. إن رصيد الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول هو كما يلي:

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
81,198,440	81,198,440	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
152,546,563	212,555,241	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)
233,745,003	293,753,681	

15 إيداعات لمصرف سورية المركزي

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
-	495,550,000	وكالات استثمارية لمصرف سورية المركزي فترة استحقاقها أقل من ثلاثة أشهر
-	1,004,677	أرباح محققة غير مستحقة الدفع
-	496,554,677	

16 الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
134,181,350	520,355,723	حسابات جارية
-	305,342,465	وكالات استثمارية للبنوك والمؤسسات المالية فترة استحقاقها أقل من ثلاثة أشهر
-	39,675,000	وكالات استثمارية للبنوك والمؤسسات المالية فترة استحقاقها أكثر من ثلاثة أشهر
-	2,555,675	أرباح محققة غير مستحقة الدفع
134,181,350	867,928,863	

17 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
382,743,524	278,603,062	أرصدة جارية للعملاء - أجنبي بنكنوت
435,565,169	241,796,256	أرصدة جارية للعملاء - أجنبي حولات
2,299,624,476	1,298,759,064	أرصدة جارية للعملاء - سوري
3,117,933,169	1,819,158,382	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2011

18 تأمينات نقدية

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
104,897,752	86,823,117	تأمينات نقدية لقاء الكفالات
41,135,356	40,233,180	تأمينات نقدية لقاء الاعتمادات المستندية
-	1,413,491	تأمينات نقدية لقاء القبولات
44,596,383	4,422,439	هامش جدية
237,000	4,214,327	تأمينات أخرى
<u>190,866,491</u>	<u>137,106,554</u>	

19 مطلوبات أخرى

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
69,080,696	67,064,728	أرباح محققة لأصحاب الودائع الاستثمارية (غير مستحقة الدفع) (*)
-	44,039,675	مخصص ضريبة الدخل (إيضاح 12)
51,663,182	25,706,582	حوالات و أوامر دفع
7,000,480	17,986,398	مخصصات مختلفة
11,510,214	15,386,228	نفقات مستحقة غير مدفوعة
12,866,063	10,704,275	مستحق لجهات حكومية
14,823,353	6,980,302	موردين
8,634,458	4,716,084	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
8,758,156	2,115,592	تأمينات نقدية لمتعهدين
218,921,351	1,363,907	دائنو عمليات التمويل
3,398,106	138,656	صندوق المخالفات الشرعية (**)
344,959	51,251	أخرى
<u>407,001,018</u>	<u>196,253,678</u>	

(*) هذه الأرباح ناجمة عن التنتضيض الشهري للأرباح غير أنها غير مستحقة الدفع كونها عائدة لودائع لم تستحق بعد.
 (**) يمثل هذا المبلغ الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية وفق قرار هيئة الرقابة الشرعية، وتمثل الأرصدة الحالية فوائد
 مجنبه من المصرف المركزي منذ العام 2010، وقد تم التوجيه من قبل هيئة الرقابة الشرعية لصرفها بأوجه الخير.

20 حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,611,589,326	3,686,357,439	حسابات استثمار (لأجل)
2,779,231,146	923,802,127	حسابات إيداع (توفير)
49,169,441	75,339,239	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي المخاطر
12,535,457	-	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي معادل الأرباح (إيضاح 24)
8,452,525,370	4,685,498,805	

حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي المخاطر

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
27,604,392	49,169,441	رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار في بداية السنة
21,792,379	25,652,840	يضاف: إضافات الاحتياطي خلال السنة
(227,330)	176,964	فروق سعر الصرف
-	339,994	فروق أرباح كسر ودائع
49,169,441	75,339,239	

حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي معادل الأرباح

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	12,535,457	رصيد احتياطي معادل الأرباح في بداية السنة
12,535,457	-	يضاف: إضافات الاحتياطي خلال السنة
	(12,535,457)	يطرح: استخدامات الاحتياطي خلال السنة
12,535,457	-	

21 رأس المال المدفوع

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 3 كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على تنازل أحد مؤسسي بنك الشام ش.م.م عن ملكية أسهمه إلى مؤسس آخر من بنك الشام وفق مايلي:

اسم المؤسس	الجنسية	نسبة المساهمة قبل التنازل	نسبة المساهمة بعد التنازل
محمد عمر الصباغ	سوري	3%	0%
د. رياض الداودي	سوري	0.25%	3.25%
		3.25%	3.25%

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. كما في 31 كانون الأول 2011، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,491,666,301 ليرة سورية (سدد لغاية السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 مبلغ 2,481,566,850 ليرة سورية)، أما بالنسبة لقيمة الأقساط غير المدفوعة والبالغ قيمتها 8,333,699 ليرة سورية، فإن البنك سيتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لبيع هذه الأسهم بالمزاد العلني حسب قانون الشركات رقم (3).

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
(2,498,264,500)	(18,433,150)	أقساط رأس المال غير المدفوعة في بداية السنة
2,479,831,350	10,099,451	تسديدات القسط الثاني من الأسهم المكتتب بها خلال السنة
4,981,566,850	4,991,666,301	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب.

كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/1/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة السمية لسهم البنك لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

22 إيرادات الأنشطة التمويلية

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
419,691,477	627,207,624	إيراد المراجعات - شركات
192,829,084	250,346,080	إيراد المراجعات - أفراد
9,205,479	8,294,521	إيراد المراجعات - قطاع عام
621,726,040	885,848,225	

23 إيرادات الأنشطة الإستثمارية

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
7,064,615	3,097,776	إيرادات ودائع استثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
1,353,156	423,673	إيرادات المراجعات الدولية لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
8,417,771	3,521,449	

24 نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(387,559,520)	(368,177,164)	إجمالي نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من ربح الاستثمار
-	(20,892,428)	استخدام احتياطي معادل الأرباح
(387,559,520)	(389,069,592)	نصيب أصحاب الحسابات من ربح الاستثمار بعد تعديل الربح
20,892,428	-	اقتطاع احتياطي معادل الأرباح
(366,667,092)	(389,069,592)	نصيب أصحاب الحسابات من ربح الاستثمار قبل خصم مضاربة البنك
148,743,302	132,541,188	واحتياطي مخاطر الاستثمار
(217,923,790)	(256,528,404)	نصيب مضاربة البنك
		صافي نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم نصيب البنك
21,792,379	25,652,840	كمضارب وقبل خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
(196,131,411)	(230,875,564)	احتياطي مخاطر الاستثمار (*)
		صافي العائد لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق

(*) استناداً للمادة 14 من المرسوم التشريعي رقم 35 الصادر بتاريخ 4 أيار للعام 2005، يجب على البنك الإسلامي اقتطاع ما لا يقل عن 10% من صافي أرباح حسابات الإستثمار المطلق لمواجهة مخاطر هذه الحسابات.

24 نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح (تتمة)

احتياطي معادل الأرباح		
تم استخدام كامل احتياطي معادل الأرباح خلال عام 2011 و البالغ 20,892,428 ليرة سورية		
2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
8,356,971	-	حصة المساهمين من احتياطي معادل الأرباح
12,535,457	-	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي معادل الأرباح
<u>20,892,428</u>	<u>-</u>	

25 نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
117,952	-	أرباح الإستثمارات المقيدة
(19,390)	-	ينزل: حصة أصحاب الإستثمارات المقيدة
98,562	-	

26 صافي إيرادات الخدمات البنكية

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
13,627,665	23,192,021	عمولات على الاعتمادات والكفالات والبوالص
5,725,321	23,038,096	عمولات بيع عملات أجنبية
17,015,176	7,833,487	رسوم خدمات بنكية
36,368,162	54,063,604	
(2,705,931)	(3,070,748)	مصروفات عمولات ورسوم
33,662,231	50,992,856	

27 أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م ن / ب 4 / تاريخ 2008/02/04 ، يتم فصل الخسائر/الأرباح المتراكمة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الخسائر المتراكمة. وعليه، فإن الخسائر المتراكمة في تاريخ البيانات المالية الموحدة تبلغ 223,144,456 ليرة سورية وقد بلغت في 31 كانون الأول 2010 مبلغ 598,908,729 ليرة سورية.

28 نفقات الموظفين

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
114,913,562	124,967,490	رواتب وأجور وتعويضات ومكافآت للموظفين
8,399,110	8,741,532	اشتراكات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية
2,170,497	3,068,875	مصاريف نفقات طبية
713,967	1,051,444	مصاريف تدريب
-	290,974	مؤونة تعويض نهاية الخدمة
126,197,136	138,120,315	

29 مصاريف إدارية وعمومية

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
32,626,806	44,769,255	مصاريف إيجار
9,941,550	10,763,031	مصاريف معلوماتية
10,633,262	4,713,704	رسوم وأعباء حكومية
6,347,379	6,872,940	مصاريف البريد والهاتف
4,337,927	5,847,057	مصاريف إستشارات
4,597,005	3,830,616	مصاريف إدارية صرافات الآلية
7,174,505	5,876,760	إعلان ومعارض
1,715,410	3,641,931	مصاريف تأمين
3,799,108	3,236,099	مصاريف كهرباء وماء
4,214,150	1,610,909	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,723,398	2,668,937	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
3,690,461	3,007,176	مصاريف سفر ومواصلات وإقامة وضيافة
2,654,743	3,168,797	مصاريف خدمات التنظيف واليوفيه
1,919,520	2,205,000	مصاريف حراسة
735,381	223,111	مصاريف قضائية
340,583	532,454	مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية
4,186,384	5,790,986	مصاريف أخرى
101,610,572	108,758,763	

30 مخصص تدني قيمة الوكالات الاستثمارية

بناءً على تقديرات إدارة البنك تم احتساب مخصص لتدني قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية المستحقة وغير المدفوعة مع كل من شركة دار الاستثمار وبنك دار الاستثمار بنسبة 55% من إجمالي قيمة الوكالات المودعة لديهم، تقوم إدارة البنك بمراجعة هذا المخصص دورياً كل ثلاثة أشهر أو في حال حدوث تغير في هذه التقديرات.

كما في 31 كانون الأول 2010، بلغت قيمة الانخفاض في قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية مبلغ 337,550,000 ليرة سورية. كما في 31 كانون الأول 2011 قامت إدارة البنك بزيادة مخصص تدني قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية المستحقة وغير المدفوعة مع كل من شركة دار الاستثمار وبنك دار الاستثمار بمبلغ 63,950,000 ليرة سورية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية وذلك للمحافظة على مخصص التدني عند مستوى 55% من إجمالي قيمة الوكالات المودعة لديهم. (إيضاح رقم 6).

31 مخصصات تشغيلية أخرى

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
(24,264)	3,802,719	مخصص فروق القطع التشغيلي (*)
-	443,843	مخصصات أخرى
(24,264)	4,246,562	

(*) بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/م ن / ب 1) بتاريخ 4 شباط 2008، يجب على البنك أن يقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق.

32 الحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح السنة العائدة إلى مساهمي البنك

تحتسب الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2010	2011	
107,910,252	382,494,994	صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك (ليرة سورية)
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. (*) (سهم)
2.16	7.65	الحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح السنة (ليرة سورية)

(*) تمت إعادة احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال عام 2010 والحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح عام 2010 نظراً لتعديل القيمة الاسمية للسهم من 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد إلى 100 ليرة سورية للسهم الواحد كما هو مبين في الإيضاح رقم 21.

إن الحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح السنة مطابقة للحصة المخففة للسهم لعدم إصدار البنك أدوات قد يكون لها تأثير على عائد السهم في الربح عند تحويلها.

33 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية الموحد من المبالغ المبينة في بيان المركز المالي الموحد وذلك كما يلي:

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
2,603,065,968	1,050,547,134	النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
2,094,118,568	1,711,284,179	يضاف: أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
-	(495,550,000)	يطرح: الإبداعات للمصرف المركزي التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(134,181,350)	(825,698,188)	يطرح: الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
4,563,003,186	1,440,583,125	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

34 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون تعويضات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة من المبالغ التالية:

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
24,782,048	20,127,574	الراتب الأساسي
2,160,137	3,576,055	ميزات ومناقص قصيرة الأجل
26,942,185	23,703,629	مجموع تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين
2,723,398	2,668,937	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
16,620	8,250	تعويضات مجلس الإدارة

تتضمن معاملات البنك المختلفة مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو أي أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية بالبنك.

لقد بلغت الأرصدة في نهاية الفترة مع هذه الأطراف المتضمنة في البيانات المالية كما يلي :

المجموع		الجهات ذات العلاقة		
2010	2011	مساهمي وأعضاء مجلس الإدارة	الشركات الحليفة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:				
41,026,050	792,645,683	-	792,645,683	حسابات جارية مدينة (موجودات)
12,903,410	26,071,353	26,071,353	-	حسابات جارية دائنة (مطلوبات)
8,102,340	135,500,000	135,500,000	-	حسابات استثمار مطلق (مطلوبات)
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:				
-	1,301,495,000	-	1,301,495,000	إدارة أموال ومحافظ استثمارية لصالح الغير
عناصر قائمة الدخل الموحدة:				
-	660,287	660,287	-	أرباح حسابات الاستثمار المطلق

35 حسابات خارج بيان المركز المالي الموحد

تشتمل على الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات البنك الاعتيادية وتتضمن: ارتباطات وسقوف التمويل غير المستغلة (وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشمل على شروط لإلغائها وتتطلب دفع رسوم)، وأرصدة حسابات تعهدات مقابل كفالات، وتعهدات مقابل اعتمادات مستندية، إن إجمالي الحسابات خارج بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2011 و 2010 يتكون مما يلي:

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
253,372,438	245,407,389	تعهدات مقابل كفالات
733,631,022	84,986,290	تعهدات مقابل اعتمادات مستندية
66,800,200	80,634,052	قبولات مصرفية
-	1,301,495,000	إدارة أموال ومحافظ استثمارية لصالح الغير
2,364,863,262	3,586,989,125	سقوف تمويل غير المستغلة
<u>3,418,666,922</u>	<u>5,299,511,856</u>	

36 التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي :

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

2011

المجموع	المبالغ بالآلاف الليرات السورية			التجزئة	الشركات	قطاع عام	الإيرادات
	أخرى	أخرى	أخرى				
639,770	3,521	8,295	127,765	500,189			إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(235,637)	-	-	(205,157)	(30,480)			العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
52,044	-	-	7,716	44,328			صافي إيرادات المولات والرسوم والإيرادات الأخرى
30,803	30,803	-	-	-			الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملاء الأجنبية
338,460	338,460	-	-	-			أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
825,440	372,784	8,295	(69,676)	514,037			إجمالي الأرباح التشغيلية
(308,630)							مصاريف تشغيلية
(68,197)							مخصصات تشغيلية أخرى
448,613							صافي الأرباح قبل الضريبة
(66,066)							مصروف ضريبة الدخل
382,547							صافي أرباح السنة
11,942,475	3,439,841	-	1,949,147	6,553,488			الموجودات
1,104,951	1,104,951						موجودات القطاع
13,047,426							موجودات غير موزعة
							إجمالي الموجودات

36 التحليل القطاعي (تتمة)
• قطاع الأعمال (تتمة)

2010				
المبالغ بالآلاف الليرات السورية				
المجموع	أخرى	قطاع علم	الشركات	التجزئة
609,744	8,419	9,205	410,811	181,309
(238,816)	-	-	-	(238,816)
99	99	-	-	-
35,201	35,201	-	-	-
17,090	17,090	-	-	-
34,443	34,443	-	-	-
457,761	95,252	9,205	410,811	(57,507)
(276,431)				
(37,574)				
143,756				
(35,872)				
107,884				
15,661,605	6,110,632	509,205	6,745,841	2,295,927
1,074,163	1,074,163			
16,735,768				

الإيرادات

إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملاء الأجنبية
أرباح تقييم مركز لقطع الببوي غير المحققة

إجمالي الأرباح التشغيلية

مصاريف تشغيلية

مخصصات تشغيلية أخرى

صافي الربح قبل الضريبة

مصرف ضريبة الدخل

صافي أرباح السنة

الموجودات

موجودات القطاع

موجودات غير موزعة

إجمالي الموجودات

36 التحليل القطاعي (تمة)

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

2011			الإيرادات
المبالغ بالآلاف الليرات السورية	سوريا	خارج سوريا	
المجموع			
639,770	3,522	636,248	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(235,637)		(235,637)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
52,044	-	52,044	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
30,803	-	30,803	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
338,460	-	338,460	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
825,440	3,522	821,918	إجمالي الأرباح التشغيلية
(308,630)	-	(308,630)	مصاريف تشغيلية
(68,197)	(61,751)	(4,246)	مخصصات تشغيلية أخرى
448,613			صافي الأرباح قبل الضريبة
(66,066)			مصروف ضريبة الدخل
382,547			صافي أرباح السنة
13,047,426	1,691,833	11,355,593	الموجودات
2010			الإيرادات
المبالغ بالآلاف الليرات السورية	سوريا	خارج سوريا	
المجموع			
609,744	4,022	605,722	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(238,816)	-	(238,816)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
99	-	99	نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا
35,201	-	35,201	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
17,090	-	17,090	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
34,443	-	34,443	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
457,761	4,022	453,739	إجمالي الأرباح التشغيلية
(276,431)	-	(276,431)	مصاريف تشغيلية
(37,574)	(37,550)	(24)	مخصصات تشغيلية أخرى
143,756			صافي الأرباح قبل الضريبة
(35,872)			مصروف ضريبة الدخل
107,884			صافي أرباح السنة
المجموع	خارج سوريا	سوريا	الموجودات
16,735,768	1,579,791	15,155,977	

37 إدارة المخاطر

37.1 مقدمة

المخاطر هي جزء أساسي من أعمال البنوك والاطار العام لإدارة المخاطر في البنك يقوم على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل البنك والتأكد من بقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر تقلبات سعر صرف العملة الأجنبية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السلع والمخزون السلعي ومخاطر العمليات (التشغيل).

الهدف العام لإدارة المخاطر

بناء نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها، وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها.

أنظمة إدارة المخاطر

مجلس الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة :الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة بما في ذلك تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو القبول بها.

إدارة المخاطر: الجهة المسؤولة عن متابعة وقياس ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة.

لجنة إدارة المخاطر :هي اللجنة المسؤولة عن متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات وتقييم خطط طوارئ وإدارة أزمات، مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر، إضافة إلى متابعة وتقييم التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر، مراقبة مدى الالتزام بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بالمخاطر على اختلاف أنواعها.

الخزينة : الجهة المسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الإجمالي، ومسؤولة بشكل رئيسي عن مخاطر السيولة والتمويل للبنك.

التدقيق الداخلي :يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومدى استقلالية هذه المديرية، النقد بالأنظمة والاجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ومن كفاية وفعالية الأنشطة والأنظمة والسياسات والاجراءات الموضوعية، وترفع التقارير إلى لجنة التدقيق أو إلى مجلس الإدارة وفيمايلي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:



37. إدارة المخاطر (تتمة)

37.1 مقدمة (تتمة)

قياس المخاطر ونظام التقارير

يتم قياس مخاطر البنك بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير إجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق إحصائية. هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المكتسبة من التجارب السابقة والمعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية. كما يدرس البنك أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

يتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقف المعتمدة التي تعكس إستراتيجية البنك وحدود ومستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم البنك بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها.

يتم تجميع المعلومات من جميع وحدات العمل لأغراض التحليل والمراقبة والتعرف على المخاطر في مرحلة مبكرة كما يتم تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ورؤساء الأقسام يتضمن إجمالي مخاطر الائتمان ونسب السيولة وتغيرات المخاطر. يتم التحليل بشكل مفصل شهرياً حسب قطاعات الأعمال والزيائن والقطاعات الجغرافية وتقوم الإدارة بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية بشكل ربعي. يستلم مجلس الإدارة تقريراً شاملاً عن المخاطر بشكل ربعي لتزويده بجميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر البنك.

يتم تحضير تقارير مخاطر تفصيلية وتوزع على جميع الأقسام للتأكد من أن جميع المعلومات الضرورية والمحدثة متوفرة على مستويات البنك كافة.

استراتيجيات إدارة المخاطر

يعتمد البنك على استراتيجيات متعددة لإدارة المخاطر من خلال أنظمة إدارة المخاطر والجهات الإدارية المعنية، حيث تقوم بمايلي:

- تصميم أنظمة تقوم بفهم الآثار المالية - وأي آثار أخرى محتملة - للمخاطر المختلفة واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.
- التأكد أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- الحد من المخاطر (وبما يتناسب مع إمكانيات البنك وإستراتيجيته) بمختلف جوانبها التمويلية والمالية والسوقية والسمعة والسيولة والتشغيلية.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف المنتجات والخدمات .
- حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تغطي إدارة المخاطر جميع أنشطة البنك الرئيسية، فتحلل وتقيم هذه المخاطر في "وضعيات مخاطر" (Risk Profiles) موثقة وموافق عليها، وتراقب مستوى التعرض الحالي (current exposures) لهذه المخاطر.
- تهدف إستراتيجية إدارة المخاطر لضبط وتخفيض وتحويل جميع أنواع المخاطر، وأهم هذه الأنواع مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، المخاطر الشرعية.
- تبدأ إدارة المخاطر (تحليل وتقييم المخاطر) بالتعرف على المخاطر من مستوى أعلى (السياسات والإجراءات) ومن ثم على مستوى (الدوائر/الأقسام/الفروع)، وتقيم الإجراءات الرقابية ذات العلاقة والمصممة للسيطرة على هذه المخاطر، لتحديد القصور في مجال معين وتأثيره على باقي المجالات.
- وضع خطط للطوارئ وخطط لاستمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

أساليب تخفيض المخاطر

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.1 مقدمة (تتمة)

المخاطر الشرعية

- يعتبر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الأساس الذي تركز عليه البنوك الإسلامية في عملها، لذا فإن وجود ضوابط شرعية ضمن سياسات البنك وإجراءاته يعد عاملاً هاماً في تخفيف المخاطر الشرعية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- عدم الالتزام بالقرارات الملزمة لهيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية .
 - تجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات العمل الخاصة بتقديم المنتجات المصرفية.

ولتجنب هذه المخاطر أو تخفيفها إلى أدنى حد ممكن قام البنك بالخطوات التالية:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بما يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة لأي منتج أو خدمة.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك من الناحية الشرعية.
- التأكد من تطابق كافة سياسات البنك وإجراءاته وعقوده ومنتجاته في جميع جوانب العمل المصرفي مع الضوابط الشرعية، وذلك من خلال اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك لأهم أسسه الشرعية التي تضمن سلامة العمل.

تركيزات المخاطر

تنشأ التركيزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي يمكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركيزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين. حددت سياسات وإجراءات البنك أطراً للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركيزات وإدارة مخاطر الائتمان وضبطها.

37.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسائر نتيجة تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يعمل البنك على إدارة السقوف والرقابة على مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية.

ويقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين ولكل قطاع أو منطقة جغرافية، إضافة إلى ذلك يخضع البنك المخاطر من خلال التقييم الائتماني للعملاء ومن خلال تحديد سلطات المنح الجماعية وضوابط عملها: حيث تم تشكيل لجنة ائتمانية للفرع ولجنة ائتمانية للبنك من كبار موظفي البنك ولجنة ائتمانية من أعضاء مجلس إدارة وكل لجنة لها صلاحيات ومهام وروعي فيها ما يلي:

- فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة عن مهام الرقابة.
- تدرج السلطات حسب الخبرة، والمبلغ، درجة الخطر، والأجل ونوع التسهيل

إن المؤشرات الرئيسية لانخفاض في قيمة ذمم التمويل هي استحقاق القسط لفترة تزيد عن 90 يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية، أو الإخلال بشروط العقد الأصلي.

يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 / م ن / ب 4 تاريخ 9 كانون الأول 2009 ، والقرار رقم 650 / م ن / ب 4 تاريخ 14 نيسان 2010، ونظراً للظروف الاقتصادية المحيطة، وبعد إجراء اختبارات الجهد ارتأت إدارة البنك تشكيل مؤونة انخفاض جماعي إضافية على محفظة التسهيلات المنتجة وغير المنتجة بهدف دعم المركز المالي للبنك.

37 دارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

• المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لزم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	بنود داخل بيان المركز المالي الموحدة
2,957,313,255	640,997,627	أرصدة لدى بنوك مركزية
2,096,671,965	1,711,284,179	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف
276,171,144	328,454,473	إيداعات لدى المصارف
9,550,973,514	8,502,634,281	التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,295,857,212	1,949,146,539	لأفراد
6,745,910,823	6,553,487,742	الشركات الكبرى
509,205,479	-	قطاع عام
13,243,944	69,206	موجودات قيد الاستثمار (موجودات مقتناة بغرض المراجعة)
69,952,098	49,028,756	موجودات أخرى
233,745,003	293,753,681	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
15,198,070,923	11,526,222,203	
		بنود خارج بيان المركز المالي الموحدة
733,631,022	84,986,290	تعهدات مقابل اعتمادات مستندية
66,800,200	80,634,052	قبولات
253,372,438	245,407,389	تعهدات مقابل كفالات
2,364,863,262	3,586,989,125	ارتباطات وسقوف تمويل غير مستعملة
3,418,666,922	3,998,016,856	
18,616,737,845	15,524,239,059	إجمالي المخاطر الائتمانية

37 إدارة المخاطر (تنمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تنمة)

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بنود داخل بيان المركز المالي الموحد

بالليرة السورية	2011			الأفراد (التجزئة) ليرة سورية
	المجموع ليرة سورية	قطاع عام ليرة سورية	الشركات الكبرى ليرة سورية	
متنبية المخاطر	29,784,491		28,055,079	1,729,412
عادية (مقبولة المخاطر)	5,363,451,602	-	4,093,230,615	1,270,220,987
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً) منها مستحقة:	3,672,978,077	-	2,871,342,006	801,636,071
من 31 لغاية 60 يوم	2,303,023,939	-	1,775,566,232	527,457,707
من 61 يوم لغاية 90 يوم	1,369,954,138	-	1,095,775,774	274,178,364
غير عاملة منها مستحقة:	829,802,000	-	402,367,487	427,434,513
دون المستوى	365,792,054	-	83,483,802	282,308,252
مشكوك فيها	165,321,595	-	62,567,187	102,754,408
رديئة	298,688,351	-	256,316,498	42,371,853
المجموع	9,896,016,170	-	7,394,995,187	2,501,020,983
ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(1,105,026,631)	-	(696,267,337)	(408,759,294)
ناقصاً: مخصص ندم وأرصدة الأنشطة التمويلية	(274,600,000)	-	(142,068,663)	(132,531,337)
ناقصاً: الأرباح المعقاة	(13,755,258)	-	(3,171,445)	(10,583,813)
الصافي	8,502,634,281	-	6,553,487,742	1,949,146,539

37 إدارة المخاطر (تنمة)
37.2 مخاطر الائتمان (تنمة)
توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر : (تنمة)
ينود داخل بيان المركز المالي الموحد (تنمة)

بالليرة السورية	2010		الأفراد (التجزئة) ليرة سورية
	قطاع عام ليرة سورية	الشركات الكبرى ليرة سورية	
عادية (مقبولة المخاطر)	9,506,259,873	6,916,209,592	2,072,550,281
تتطلب اهتماما خاصا: منها مستحقة:	660,327,395	14,323,589	646,003,806
من 31 لغاية 60 يوم	506,804,912	11,197,818	495,607,094
من 61 يوم لغاية 90 يوم	153,522,483	3,125,771	150,396,712
غير منتجة منها مستحقة:	653,772,112	533,536,385	120,235,727
لون المستوى	342,359,838	246,268,269	96,091,569
مشكوك فيها	51,571,227	34,224,476	17,346,751
رديئة	259,841,047	253,043,640	6,797,407
المجموع	10,820,359,380	7,464,069,566	2,838,789,814
نمى أخرى	-	-	-
ناقصا: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(1,234,184,189)	(700,111,889)	(525,777,779)
ناقصا: مخصص نمى وأرصدة الأنشطة التمويلية	(25,000,000)	(9,910,000)	(15,090,000)
ناقصا: الأرباح المعقاة	(10,201,677)	(8,136,854)	(2,064,823)
الصافي	9,550,973,514	6,745,910,823	2,295,857,212

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر: (تتمة)

بنود خارج بيان المركز المالي الموحد

	2011		2010	
	الأفراد (التجزئة) ليرة سورية	الشركات الكبرى ليرة سورية	الأفراد (التجزئة) ليرة سورية	الشركات الكبرى ليرة سورية
بالليرة السورية				
عادية (مقبولة المخاطر)	81,257,490	328,533,241	145,641,055	908,162,605
تتطلب اهتماما خاصا: منها مستحقة:				
من 31 لغاية 60 يوم	774,000	463,000	-	-
من 61 يوم لغاية 90 يوم	774,000	463,000	-	-
غير منتجة منها مستحقة:	-	-	-	-
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-
رديئة	-	-	-	-
المجموع	82,031,490	328,996,241	145,641,055	908,162,605
ناقصا: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	-	-	-	-
ناقصا: مخصص ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	-	-	-	-
ناقصا: الأرباح المعقولة	-	-	-	-
الصافي	82,031,490	328,996,241	145,641,055	908,162,605

كما في 31 كانون الأول 2011

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات

يتمثل الجدول الآتي القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد مبلغ الضمانات عن مبلغ الدين لكل عميل افراديا:

31 كانون الأول 2011

المجموع ليرة سورية	الشركات ليرة سورية	التمويلات العقارية ليرة سورية	الأفراد ليرة سورية
5,794,199,114	4,681,516,914	317,932,939	794,749,261
2,336,818,780	1,602,682,090	120,527,077	613,609,613
310,675,881	72,848,376	34,875,785	202,951,720
117,192,075	38,642,391	2,767,616	75,782,068
282,021,220	249,761,747	15,828,110	16,431,363
8,840,907,070	6,645,451,518	491,931,527	1,703,524,025
32,396,886	30,646,000	-	1,750,886
4,402,850,245	3,916,098,283	433,484,543	53,267,419
1,358,992,326	121,809,480	1,481,205	1,235,701,641
3,046,667,613	2,576,897,755	56,965,779	412,804,079
المجموع	المجموع	التمويلات العقارية	الأفراد
7,178,592,119	5,800,317,144	285,934,595	1,092,340,380
412,430,364	3,125,771	75,649,844	333,654,749
318,448,768	246,268,269	27,157,195	45,023,304
47,676,556	34,224,476		13,452,080
257,458,515	252,656,006	3,650,760	1,151,749
8,214,606,322	6,336,591,666	392,392,394	1,485,622,262
2,902,109	2,342,375	-	559,734
4,492,166,825	4,016,779,712	377,195,036	98,192,077
1,380,753,081	117,571,226	7,744,515	1,255,437,340
2,338,784,307	2,199,898,353	7,452,843	131,433,111
بلغ مجموع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات (جميع الضمانات ماعدا الكفالات الشخصية والاعتبارية) خلال عام 2011 : 13,593,843,946 ليرة سورية (خلال عام 2010 : 11,780,203,414 ليرة			

التعرضات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية									
إجمالي	أخرى	حكومة و قطاع	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	31 كانون الأول 2011
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
640,997,627	-	-	-	-	-	-	-	640,997,627	أرصدة لدى المصارف المركزية
1,711,284,179	-	-	-	-	-	-	-	1,711,284,179	حسابات جارية و إيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف و المؤسسات المالية
328,454,473	-	-	-	-	-	-	-	328,454,473	إيداعات لدى المصارف و المؤسسات المالية
8,502,634,281	1,406,002,364	-	1,109,992,792	56,112,775	575,458,171	3,079,088,325	2,275,979,854	-	ذمم البنوك المؤجلة
49,028,756	69,206	3,200,000	40,952,239	-	-	-	-	4,876,517	الموجودات الأخرى
293,753,681	1,406,071,570	3,200,000	1,150,945,031	56,112,775	575,458,171	3,079,088,325	2,275,979,854	293,753,681	موجودات قيد الاستثمار (مقتناة بغرض المراجعة)
11,526,222,202	1,406,071,570	3,200,000	1,150,945,031	56,112,775	575,458,171	3,079,088,325	2,275,979,854	2,979,366,477	الوديعة المجددة لدى المصارف المركزي
2,957,313,255	-	-	-	-	-	-	-	2,957,313,255	الإجمالي
2,096,671,965	-	-	-	-	-	-	-	2,096,671,965	31 كانون الأول 2010
276,171,144	-	-	-	-	-	-	-	276,171,144	أرصدة لدى المصارف المركزية
9,550,973,514	1,539,952,956	509,205,479	1,303,097,908	38,902,958	439,173,275	3,254,676,287	2,465,964,651	-	حسابات جارية و إيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف و المؤسسات المالية
13,243,944	13,243,944	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى المصارف و المؤسسات المالية
69,952,098	-	3,200,000	62,076,323	-	-	-	-	-	ذمم البنوك المؤجلة
233,745,003	-	-	-	-	-	-	-	4,675,775	موجودات قيد الاستثمار (مقتناة بغرض المراجعة)
15,198,070,923	1,553,196,900	512,405,479	1,365,174,231	38,902,958	439,173,275	3,254,676,287	2,465,964,651	233,745,003	الموجودات الأخرى
								5,568,577,142	الوديعة المجددة لدى المصارف المركزي
									الإجمالي

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر:

يمثل الجدول التالي التعرضات الائتمانية لأرصدة البنوك و المؤسسات المالية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر:

التصنيف الداخلي للمخاطر	التصنيف حسب S&P وغيرها من الوكالات المعتمدة	2011 ليرة سورية	2010 ليرة سورية
جيد			
الدرجة الأولى *	من AAA- و حتى AAA+	641,144,395	2,957,313,255
الدرجة الثانية	من AA- و حتى AA+	-	-
الدرجة الثالثة	من A- و حتى A+	1,235,760,713	790,489,796
		<u>1,876,905,108</u>	<u>3,747,803,051</u>
عادي			
الدرجة الرابعة	من BBB- و حتى BBB+	74,627,003	240,280,194
الدرجة الخامسة	من BB- و حتى BB+	1,583,735	1,128,282
الدرجة السادسة	من B- و حتى B+	-	792,911,610
الدرجة السابعة	المؤسسات المالية غير المصنفة	399,165,960	271,862,083
الدرجة الثامنة	مؤسسات مالية منخفضة القيمة	328,454,473	276,171,145
		<u>803,831,171</u>	<u>1,582,353,314</u>
		<u>2,680,736,279</u>	<u>5,330,156,365</u>

* تم اعتبار تصنيف البنك المركزي جيد من الدرجة الأولى.

التركز في الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية

تتم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية، وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 / م ن / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) .

يبين الجدول التالي الموجودات المالية للبنك حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات ائتمانية أخرى.

المنطقة الجغرافية	2011 الموجودات والالتزامات المحتملة ليرة سورية	2011 الموجودات ليرة سورية	2010 الموجودات والالتزامات المحتملة ليرة سورية	2010 الموجودات ليرة سورية
محلي (سوريا)	12,459,165,301	3,998,016,856	13,252,431,838	3,418,666,923
بقية دول الشرق الأوسط	1,410,665,668	1,301,495,000	4,629,289,261	-
بقية دول العالم	282,622,022	-	88,231,139	-
ناقصاً: أرباح مؤجلة	(1,105,026,631)	-	(1,234,184,187)	-
المجموع	<u>13,047,426,360</u>	<u>5,299,511,856</u>	<u>16,735,768,051</u>	<u>3,418,666,923</u>

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة. إن أبرز أنواع الضمانات هي:

بالنسبة لعمليات التمويل الإسلامية مع المؤسسات التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والرواتب والضمانات النقدية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص تدني قيمة التمويلات ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف (597/م.ن/ب/4).

تقييم انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

إن المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية هي استحقاق الأصل أو الأرباح لفترة تزيد عن 90 يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية والإخلال بشروط العقد الأصلي. يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي.

المخصص الإفرادي

يحدد البنك ملائمة المخصصات لجميع التسهيلات الائتمانية الهامة بشكل منفرد، وفقاً لمؤشرات القرار 597 ووفقاً للمؤشرات التالية:

- التأخر في انجاز المشروع موضوع التسهيلات،
- قدرة العميل على تحسين وضعه عند مواجهة صعوبات مالية،
- العوائد المتوقعة عند تصفية الأعمال في حال الإفلاس،
- توفر مصادر مالية أخرى والقيمة المتوقعة تحقيقها للضمان،
- فترة التدفقات النقدية المتوقعة.

يتم تقييم الخسائر الائتمانية في تاريخ كل بيان مركز مالي وكلما اقتضت الحاجة لذلك.

المخصص الجماعي

يتم تقييم المخصص عن خسائر التسهيلات الائتمانية بشكل جماعي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد أو في حال عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد. يقوم البنك في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم المخصص ومراجعة كل محفظة على حدة. يؤخذ بالاعتبار عند التقييم الجماعي انخفاض القيمة المحتمل في المحفظة حتى عند عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل موضوعي.

يتم تقييم خسارة انخفاض القيمة باعتبار العوامل التالية:

تاريخ الخسائر في المحفظة، الظروف الاقتصادية الحالية، التأخر الناجم عن فترة تحقق الخسائر وفترة تحديد ضرورة وجود مخصص إفرادي لهذه الخسائر، بالإضافة إلى الدفعات المتوقعة والاسترداد في حال انخفاض القيمة. إن الإدارة هي المسؤولة عن تحديد طول هذه المدة التي قد تمتد إلى سنة.

تقوم إدارة الائتمان بمراجعة مخصص انخفاض القيمة للتأكد من توافقه مع سياسات البنك العامة.

نظراً للظروف الاقتصادية المحيطة، وبعد اجراء اختبارات الجهد ارتأت إدارة البنك تشكيل مؤونة انخفاض جماعي بقيمة 142,194,404 ليرة سورية منها مبلغ 14,256,078 ليرة سورية حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 / م ن / ب 4 تاريخ 09 كانون الأول 2009 ، والقرار رقم 650/م ن/ب 4 تاريخ 14 نيسان 2010، ومؤونة انخفاض جماعي إضافية بقيمة 127,938,326 ليرة سورية على محفظة التسهيلات المنتجة وغير المنتجة بناءً على تقديرات إدارة البنك، بهدف دعم المركز المالي للبنك، ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف (597/م.ن/ب/4).

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.3 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية .

البنك مؤسسة سورية والليرة السورية هي العملة الأساسية المستخدمة. يتم مراقبة التمرکز في كل عملة على أساس يومي للتأكد من بقائها في مستوى معقول حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن / ب 4 بتاريخ 2008/02/04.

لا يتعامل البنك مع المشتقات، مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، أو عقود مقايضة العملة الأجنبية، ولا يقوم بأية عمليات تغطية لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة اثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ الموجب في الجدول التالي صافي الارتفاع المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية.

سيناريو أثر التغير في سعر الصرف +2%

العملة	2011			2010		
	مراكز القطع الأجنبية	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع الأجنبية	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
دولار أمريكي	2,121,687,224	42,433,744	42,453,070	1,791,995,066	35,839,901	35,834,464
يورو	45,993,289	919,866	689,899	2,605,534	52,111	39,083
جنيه استرليني	870,110	17,402	13,052	501,547	10,031	7,523
ين ياباني	25,855	517	388	55,475	1,110	832
العملات الأخرى	9,263,249	185,265	138,949	8,305,552	166,111	124,583

37 إدارة المخاطر (تتمة)		37.3 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)	
المجموع	عملات أخرى	يورو	ليرة سورية
ليرة سورية	مقومة بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	ليرة سورية
1,400,102,448	36,470,389	39,319,571	1,066,446,776
1,711,284,179	315,216,138	302,903,642	12,521,243
328,454,473	-	-	(401,500,000)
8,502,634,281	-	3,968,610	7,921,653,846
71,223,606	-	-	71,192,575
224,902,139	-	-	224,902,139
442,034,894	-	-	442,034,894
23,212,993	-	-	23,212,993
49,823,666	-	-	49,793,912
293,753,681	-	212,555,241	81,198,440
13,047,426,360	351,686,527	2,858,091,192	9,491,456,818
496,554,677	-	-	496,554,677
867,928,863	230,570,000	73,661,840	368,161,589
1,819,158,382	16,890,335	376,683,381	1,298,126,920
137,106,554	2,080,400	10,921,598	83,945,957
196,253,678	-	1,522,749	191,153,108
3,517,002,154	249,540,735	364,674,528	2,437,942,251
4,685,498,805	-	27,510,585	4,386,428,894
4,842,394,687	-	-	4,842,394,687
2,530,714	-	-	2,530,714
13,047,426,360	249,540,735	392,185,113	11,669,296,546
-	102,145,792	(45,993,290)	(2,177,839,728)

37 إدارة المخاطر (تتمة)
37.3 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

كما في 31 كانون الأول 2010
(بالعملة الأصلية مقومة بالثيرة السورية)

	ليرة سورية	دولار أمريكي مقوم بالثيرة السورية	يورو مقوم بالثيرة السورية	مقومة أخرى بالثيرة السورية	المجموع ليرة سورية
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3,369,309,693	274,261,120	73,343,396	20,874,372	3,737,788,581
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	124,754,952	1,690,820,161	267,209,892	13,886,960	2,096,671,965
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	276,171,144	-	-	276,171,144
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	8,801,862,170	749,111,344	-	-	9,550,973,514
موجودات قيد الاستثمار	74,741,267	9,657,077	-	-	84,398,344
الاستثمارات في العقارات	191,625,000	-	-	-	191,625,000
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	458,414,956	-	-	-	458,414,956
موجودات غير ملموسة	36,027,446	-	-	-	36,027,446
موجودات أخرى	60,970,376	8,980,604	1,118	0	69,952,098
لوديعة المجددة لدى مصرف سورية المركزي	81,198,440	152,546,563	-	-	233,745,003
مجموع الموجودات	13,198,904,300	3,161,548,013	340,554,406	34,761,332	16,735,768,051
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين					
حسابات جارية وإيداعات للبنوك	913,600	-	133,267,750	-	134,181,350
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	2,299,455,361	683,301,571	110,072,945	25,103,292	3,117,933,169
تأمينات نقدية	121,827,924	39,188,261	28,051,746	1,798,560	190,866,491
مطلوبات أخرى	176,421,143	230,515,245	64,630	0	407,001,018
مجموع المطلوبات	2,598,618,028	953,005,077	271,457,071	26,901,852	3,849,982,028
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	7,969,485,700	416,547,870	66,491,800	-	8,452,525,370
حقوق المساهمين	4,430,782,213	-	-	-	4,430,782,213
حقوق الأقلية	2,478,440	-	-	-	2,478,440
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	15,001,364,381	1,369,552,947	337,948,871	26,901,852	16,735,768,051
صافي مركز العملات	(1,802,460,081)	1,791,995,066	2,605,535	7,859,480	-

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.4 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويل زيادة الموجودات. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفر الضمانات الممكن استعمالها عند الضرورة. وكذلك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009، على البنك أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة في البنك خلال عام 2011 بكافة العملات حددا الأقصى 52.9% وحدها الأدنى 23.9% ، كنسبة متوسطة 34.9% ، بينما بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 15.78% كما في 31 كانون الأول 2011.

قامت إدارة البنك من خلال المتابعة اليومية وتنفيذ عدة اختبارات جهد وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي بمجموعة كبيرة من الخطوات لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: تخفيض المحفظة الائتمانية إضافة إلى عدم توظيف أموال أكثر من 3 أشهر مع البنوك
- من ناحية إدارة المطلوبات : إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع
- من ناحية إدارة سعر العائد : تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية : تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية : إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5% .

تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك الرئيسية.

كما في 31 كانون الأول 2011

37 إدارة المخاطر (تتمة)
37.4 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	خمس سنوات فأكبر	من سنة إلى خمس سنوات	من 9 أشهر إلى سنة	من 9 أشهر إلى سنة	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	7 أيام فاق	كما في 31 كانون الأول 2011 المبلغ بالآلاف الليرات السورية الموجودات
1,400,102	-	-	-	-	-	-	-	1,400,102	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284	-	-	-	-	-	-	-	1,711,284	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
328,454	328,454	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
8,502,634	521,977	3,538,349	712,200	1,171,600	1,311,468	475,330	207,231	-	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,224	71,224	-	-	-	-	-	-	-	موجودات قيد الاستثمار
224,902	224,902	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
442,035	442,035	-	-	-	-	-	-	-	المتكاثات والمعدات ومشاريع تحت تنفيذ
23,213	23,213	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
795	795	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
49,029	49,029	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
293,754	293,754	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجددة لدى مصرف سورية المركزي
13,047,426	1,955,383	3,538,349	712,200	1,171,600	1,311,468	475,330	3,318,617	-	مجموع الموجودات
496,555	-	-	-	-	496,555	-	-	-	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
867,928	-	82,825	122,500	124,238	124,238	124,238	165,651	-	إيداعات من مصرف سورية المركزي
1,819,159	-	181,915	181,916	272,874	272,874	272,874	363,832	-	الحسابات الجارية وإيداعات البنوك والمؤسسات المالية
137,106	-	3,210	7,609	9,006	11,187	29,484	53,187	-	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
196,254	-	-	-	-	-	-	196,254	-	تأمينات نقدية
3,517,002	-	267,950	312,025	406,118	904,854	426,596	778,924	-	مطلوبات أخرى
4,685,499	75,341	115,273	391,124	890,273	1,092,343	787,210	324,599	-	مجموع المطلوبات
8,202,501	75,341	383,223	703,149	1,296,391	1,997,197	1,213,806	1,103,523	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
4,844,925	1,880,042	3,155,126	(138,670)	(124,791)	(685,729)	(738,476)	2,215,094	-	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
									فجوة السيولة

37.4	مخاطر السيولة (تتمة)
37	إدارة المخاطر (تتمة)

المبلغ بآلاف الليرات السورية
كما في 31 كانون الأول 2010

الموجودات											
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي											
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية											
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية											
ذمم وأرصدة الأنشطة التموينية											
موجودات قيد الاستثمار											
استثمارات عقارية											
المتنكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ											
موجودات غير ملموسة											
موجودات ضريبية الدخل المؤجلة											
موجودات أخرى											
الوديعة المجددة لدى مصرف سورية المركزي											
مجموع الموجودات											
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلوبة											
المطلوبات											
الحسابات الجارية وإيداعات قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية											
أرصدة الحسابات الجارية للملاءة											
تأمينات نقدية											
مطلوبات أخرى											
مجموع المطلوبات											
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق											
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق											
فجوة السيولة											
3,737,789	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,737,789
2,096,672	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,096,672
276,171	276,171	-	-	-	-	-	-	-	-	-	276,171
9,550,974	394,440	2,960,745	538,261	955,680	1,917,306	1,447,398	542,595	794,549	84,398	-	9,550,974
84,398	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	84,398
191,625	191,625	-	-	-	-	-	-	-	-	-	191,625
458,415	458,415	-	-	-	-	-	-	-	-	-	458,415
36,027	36,027	-	-	-	-	-	-	-	-	-	36,027
22,822	22,822	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22,822
47,130	47,130	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47,130
233,745	233,745	-	-	-	-	-	-	-	-	-	233,745
1,613,245	2,960,745	538,261	955,680	1,917,306	1,828,312	1,034,494	5,887,725	-	-	-	16,735,768
134,181	-	13,418	20,127	20,127	20,127	20,127	26,837	-	-	-	134,181
3,117,933	-	311,793	467,690	467,690	467,690	467,690	623,588	-	-	-	3,117,933
190,866	-	1,020	14,279	10,957	29,420	-	135,190	-	-	-	190,866
407,002	-	565	7,881	13,297	17,512	20,535	340,206	-	-	-	407,002
3,849,982	-	325,775	334,112	515,393	516,286	537,772	1,125,821	-	-	-	3,849,982
8,452,525	61,705	42,943	602,498	1,026,143	1,451,182	1,673,487	2,961,582	-	-	-	8,452,525
12,302,507	61,705	368,718	936,610	1,541,536	1,967,468	2,211,259	4,087,403	-	-	-	12,302,507
4,433,261	1,551,540	2,592,027	(398,349)	(585,856)	(50,162)	(382,947)	1,800,322	-	-	-	4,433,261

37 إدارة المخاطر (تتمة)
37.4 مخاطر السيولة (تتمة)
بنود خارج بيان المركز المالي

31 كانون الأول 2011	لغاية سنة ليرة سورية	من سنة لغاية 5 سنوات ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
الإعتمادات	84,986,290	-	84,986,290
القبولات	80,634,052	-	80,634,052
الكفالات	236,361,406	9,045,983	245,407,389
المجموع	401,981,748	9,045,983	411,027,731

31 كانون الأول 2010	لغاية سنة ليرة سورية	من سنة لغاية 5 سنوات ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	800,431,222	-	800,431,222
الكفالات	252,403,606	968,832	253,372,438
المجموع	1,052,834,828	968,832	1,053,803,660

37.5 مخاطر السوق

يعتمد البنك طريقة القياس المعيارية لقياس مخاطر السوق، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر بوضع سقوف وحدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بحيث يحقق التنوع الجيد وعدم تركيز المخاطر والرقابة الفعالة، إضافة إلى تعرضه إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير تمويل المراجبات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

لا يتعرض البنك لمخاطر السوق من حيث هامش الربح، لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة، دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق، حيث أنه في حالة الخسارة الاعتيادية - حسب عقد المضاربة - يتحمل المودع (رب المال) خسارة أمواله في حين يخسر البنك (المضارب) جهده. أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك كامل الخسارة.

المخاطر التجارية المنقولة: هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما ترى ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات. ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح. وهذا يعني إن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح. وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد والتي يشار إليها أيضاً بمخاطرة معدل الربح (عندما تُستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجعة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلي التوقعات الحالية في السوق. أو ينشأ أيضاً نتيجة لمخاطر سوق أخرى، مثل مخاطر الأسعار (أو مخاطر الائتمان عندما البنك يقوم في حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تأثير ضعف الأداء الكلي لمحفظة الاستثمارات والتمويلات) علماً بأن الشريعة لا تجيز للمضارب تعويض أي خسارة كلية للمستثمر. (وعلى الرغم من أن البنك يتمتع، من حيث المبدأ، بكامل الأحقية في تحميل المخاطر التجارية المنقولة لأصحاب حسابات الاستثمار، إلا أنه ونتيجة للضغوط التجارية قام بنك الشام بتخفيض نسبة المضارب من 40% إلى 25%، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات المذكورة بشكل تفصيلي في إدارة مخاطر السيولة، كما أن بنك الشام يحتفظ بمعدل كفاية رؤوس أموال عالية من أجل الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التجارية المنقولة، ويجب الإشارة إلى أن المخاطر التجارية المنقولة لا صلة لها بتغطية الخسارة المتعلقة بحسابات الاستثمار، عن طريق إعادة توزيع أرباح المساهمين، لأن الشريعة تمنع ذلك.

مع التنويه أن بنك الشام يعتمد طريقة القياس المعيارية لقياس مخاطر السوق القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد، حيث إن البنك لم يقدّم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية ذات آجال قصيرة الأجل، بالإضافة أن كفاية رأس المال أعلى بكثير من كافة متطلبات بازل 2 بما فيها متطلبات تغطية مخاطر السوق وتغيرات أسعار العوائد.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.6 مخاطر السوق للاستثمارات المالية

يستخدم البنك نظاماً داخلياً لتقدير مخاطر السوق والحدود القصوى للخسائر المتوقعة وفقاً للافتراضات المتعلقة بتغيرات السوق. ويتم قياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق على أساس نظري وافتراضي ويتم الجمع بين الطرق الإحصائية الكمية وبين خبرة الموظفين المختصين. ويقوم البنك بتحديد حدود قصوى للمخاطر على مستوى السهم الواحد وعلى مستوى المحفظة ومن الطرق المتبعة:

- السياسات الاستثمارية الموضوعة.
- توقع احتمالات مستقبلية افتراضية.

37.7 مخاطر السلع والمخزون السلعي

هي المخاطر الناجمة عن تعاملات البنك في عقود التمويل الإسلامية بما تحمله من مخاطر حيازة للأصول المشتراة من قبل البنك بغرض إعادة بيعها للأمر بالشراء ضمن عقود التمويل الإسلامية.

يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال تضمين عقود الشراء مع الموردين بخيار الشرط. كما في 31 كانون الأول 2011 اقتصر مخاطر السلع والمخزون السلعي على الموجودات قيد الاستثمار (موجودات مقتناة بغرض المراجعة) بمبلغ قدره 69,206 ليرة سورية (مبلغ 13,243,944 كما في 31 كانون الأول 2010)، والتي تمثل قيمة بضاعة في الطريق قام البنك بشرائها بعقود مع الموردين تتضمن خيار الشرط، وذلك بعد توقيع عقد الوعد بالشراء من قبل العملاء.

37.8 مخاطر العمليات (التشغيلية)

تمثل المخاطر التشغيلية المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج بسبب إخفاق في عمليات الحاسب الآلي، أخطاء بسبب عدم كفاية الإجراءات، أو سوء تصرف الموظفين أو عدم الالتزام بالشرعية. أما الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر التشغيلية فهي وبموجب تعليمات مصرف سورية المركزي، اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل. ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك من خلال:

- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية: عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة من خلال ورش عمل مع الإدارات المعنية يستدل من خلالها على مدى ضعف أو قوة بيئة المخاطر التشغيلية الكامنة في عملياته ونشاطاته.
- تجميع المخاطر حسب أنواعها: عن طريق تبويب العمليات التي يقوم بها البنك وتحديد الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر التشغيلية وذلك حسب نوع المخاطر التي تتعرض لها. ويساعد هذا الإجراء على إظهار نقاط الضعف في نظام إدارة المخاطر التشغيلية، كما يساعد على وضع الأولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجة هذه المخاطر.
- حدود المخاطر التشغيلية: عن طريق وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها والتي لا يجب تخطيها.

أما أهم آليات تخفيف المخاطر التشغيلية:

- الصلاحيات والموافقات المحددة في كل مستوى إداري له علاقة بالمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين، وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- المطابقات والتحقق الدوري للعمليات والحسابات.
- توفير الإجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد أو لأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- تطوير العلاقة بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من أجل وضع خطط التدقيق مبنية على أساس المخاطر.
- التدريب الفعال والمستمر لمختلف موظفي البنك للموظفين الجدد.
- وضع نظام شامل لإجراءات الضبط الداخلي.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من أن الأنشطة التي يقوم بها البنك لا تخالف الشريعة.

كما تعمل إدارة البنك على وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل بديلة وإجراء اختبارات لها، لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أعطال قاسية (كتعطيل أجهزة الاتصال، أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية، أو حصول أضرار في البنية المادية للموجودات، أو حصول كوارث طبيعية) وذلك بهدف تخفيض المخاطر التي قد تخلفها تلك الأحداث على أداء البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2011

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.9 كفاية رأس المال

2010	2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	
4,509,000,616	4,549,707,851	الأموال الخاصة الأساسية
4,981,566,850	4,991,666,301	رأس المال
73,440,958	44,087,761	صافي أرباح السنة المالية
(509,979,746)	(462,833,218)	خسائر متراكمة محققة
(36,027,446)	(23,212,993)	الموجودات غير الملموسة
(127,718,540)	228,704,626	الأموال الخاصة المساندة
(136,075,511)	202,383,996	أرباح (خسائر) متراكمة غير محققة
-	26,320,630	احتياطي مخاطر التمويل
8,356,971	-	احتياطي معادل الأرباح
4,381,282,076	4,778,412,477	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
6,294,780,872	7,780,770,078	الموجودات المثقلة
416,485,378	168,801,594	حسابات خارج الميزانية المثقلة
244,862,326	340,934,550	المخاطر التشغيلية
16,370,280	106,010,963	مركز القطع التشغيلي
6,972,498,856	8,396,517,184	
62.8%	56.91%	نسبة كفاية رأس المال (%)
64.7%	54.19%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
101.8%	94.00%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

37.10 مخاطر الأعمال

تتسبب مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع البنوك بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الاعمال. تقوم ادارة المجموعه بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من اثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للمجموعة.

38 تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

المجموع ليرة سورية	أكثر من سنة ليرة سورية	لغاية سنة ليرة سورية	31 كانون الأول 2011 المبالغ بالآلاف الليرات السورية الموجودات
1,400,102	-	1,400,102	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
2,039,738	328,454	1,711,284	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
8,502,634	4,060,326	4,442,308	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,224	71,224	-	موجودات قيد الاستثمار
224,902	224,902	-	استثمارات في العقارات
442,035	442,035	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
23,213	23,213	-	موجودات غير ملموسة
795	795	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
49,029	49,029	-	موجودات أخرى
293,754	293,754	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
13,047,426	5,493,732	7,553,694	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
496,555	-	496,555	إيداعات من مصرف سورية المركزي
867,928	82,825	785,103	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
1,819,159	181,915	1,637,244	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
137,106	3,210	133,896	تأمينات نقدية
196,254	-	196,254	مطلوبات أخرى
3,517,002	267,950	3,249,052	مجموع المطلوبات
4,685,499	190,614	4,494,885	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
8,202,501	458,564	7,743,937	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
4,844,925	5,035,168	(190,243)	الصافي
			31 كانون الأول 2010
3,737,789	-	3,737,789	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
2,372,843	276,171	2,096,672	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
9,550,974	3,355,185	6,195,789	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
84,398	-	84,398	موجودات قيد الاستثمار
191,625	191,625	-	استثمارات في العقارات
458,415	458,415	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
36,027	36,027	-	موجودات غير ملموسة
22,822	22,822	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
47,130	-	47,130	موجودات أخرى
233,745	233,745	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
16,735,768	4,573,990	12,161,778	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
134,180	13,418	120,762	الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
3,117,932	311,792	2,806,140	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
190,866	-	190,866	تأمينات نقدية
407,002	565	406,437	مطلوبات أخرى
3,849,980	325,775	3,524,205	مجموع المطلوبات
8,452,525	104,648	8,347,877	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
12,302,505	430,423	11,872,082	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
4,433,263	4,143,567	289,696	الصافي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2011

39 ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
733,631,022	84,986,290	اعتمادات مستندية
66,800,200	80,634,052	قبولات
253,372,438	245,407,389	كفالات
182,568,997	212,184,439	لقاء حسن تنفيذ
70,803,441	33,222,950	لقاء لئترك في مناقصات
-	1,301,495,000	حسابات استثمارية لصالح الغير
2,364,863,262	3,586,989,125	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
<u>3,418,666,922</u>	<u>5,299,511,856</u>	

40 التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد

2010 ليرة سورية	2011 ليرة سورية	
23,527,533	12,232,701	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	تستحق خلال أكثر من سنة
<u>23,527,533</u>	<u>12,232,701</u>	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
36,479,602	22,945,094	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
214,112,696	136,123,050	تستحق خلال سنة
250,592,298	159,068,144	تستحق خلال أكثر من سنة
<u>250,592,298</u>	<u>159,068,144</u>	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

إفصاحات إضافية وفق بازل II

١- مدى التزام البنك بنود دليل الحوكمة:

يعمل بنك الشام على تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات ويدرك أهمية الحوكمة كمفهوم شامل و يضم كل قيم الشركات وآلياتها وأهدافها ، كما يعمل على الالتزام الفعال بكامل بنود دليل الحوكمة بما ينسجم ويتوافق مع تعليمات مجلس النقد والتسليف و مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية من جهة، ومعايير المحاسبة والمراجعة و معايير الضبط و معايير الأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن حرص البنك على الالتزام بدليل الحوكمة الذي يشمل تنفيذ الممارسات المصرفية المؤسسية الملائمة ابتداء من تشكيل مجلس الإدارة الذي يعتبر نقطة الارتكاز ومحور نظام الحوكمة، مروراً باجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تهدف إلى تفعيل دور المجلس الرقابي وضمان الشفافية وخاصة لجان التدقيق والمخاطر والحوكمة والترشيحات، مع الأخذ بعين الاعتبار الفصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والتأكد من استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وانتهاء بضمان فعالية واستقلالية وكفاءة عمل الأجهزة والدوائر الرقابية في البنك المتمثلة بالتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر والالتزام، كما أنه تم تغير بنية بعض اللجان في نهاية عام ٢٠١١ نتيجة لتغير أعضاء مجلس الإدارة وفي عام ٢٠١٢ جاري استكمال توافق بنية اللجان بما يتطلبه تطبيق لأفضل ممارسات الحوكمة.

يلتزم البنك بعملية الإفصاح حسب القوانين والأنظمة النافذة ووفق متطلبات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في الموضوعات التي لا تغطيها معايير الهيئة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتم عملية الإفصاح في التقرير السنوي وفق التقارير الدورية المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وفي الوسائل الأخرى المناسبة، وتشمل عملية الإفصاح مختلف المعلومات التي تشمل الجوانب المالية والإدارية ومتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر.

وأهم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها :

أ - البيانات والقوائم المالية:

- القوائم المالية المعدة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
- الإفصاحات المتعلقة بالجوانب المالية.
- الإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- تقرير المدقق الخارجي.
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقاريره الدورية وبشكل دائم ومستمر فقرة تتعلق بالإفصاحات عن تحليلات الإدارة التي تضم معلومات مالية تتيح للمستثمرين إدراك نتائج عمليات البنك ووضعها المالي، بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات والأحداث الحالية و المتوقعة وحالات عدم التأكد، كما وتعتبر هذه التحليلات عن نظرة مستقبلية تتضمن إفصاحاً عن الظروف التي من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي للمصرف في حال كانت هذه الظروف مبررة أو قابلة للحدوث.

ب - بيانات أخرى :

- الإفصاح عن حقوق المساهمين
- الإفصاح عن الأشخاص المطلعين
- الإفصاح عن مجلس الإدارة : ويتضمن عدد الاجتماعات السنوية و عدد أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الأعضاء (وتحديد المستقلين منهم) وتحديد آلية اختيارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ومعايير الاستقلالية والمصالح الجوهرية لأعضاء مجلس الإدارة في معاملات أو مسائل تؤثر على المصرف بالإضافة إلى واجباتهم ومسؤولياتهم.
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة: وتتضمن حصص كل منهم ، و تاريخ تعيينهم وعضويتهم في مجلس الإدارة ولجان المجلس وفي مجالس إدارة أخرى (إن وجدت) ، ومشاركتهم في وظائف الإدارة التنفيذية والمكافآت والرواتب التي حصلوا عليها من البنك ، واستقالات الأعضاء خلال السنة.
- الإفصاح عن هيئة الرقابة الشرعية: وتتضمن معلومات عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية و حصص كل منهم، بالإضافة إلى تاريخ تعيينهم وعضويتهم في الهيئة وفي هيئات شرعية أخرى (إن وجدت) والمكافآت التي حصلوا عليها من البنك واستقالات الأعضاء خلال السنة.
- الإفصاح عن أعمال لجان مجالس الإدارة ومهامها وأسماء أعضائها.

٢- وظيفة الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر :

- تعمل الإدارة التنفيذية في البنك على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل مستمر.
- العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات، وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ولتفعيل نظام الضبط الداخلي من جهة، من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- تشكيل ورشات عمل ولجان بعضوية مدير المخاطر والمدراء ذوو العلاقة المباشرة لوضع ومراجعة السياسات والإجراءات والمنتجات والمخاطر للأقسام والدوائر.
- العمل على تنفيذ إستراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

٣- وظيفة إدارة المخاطر :

- العمل على إدارة دائرة المخاطر بشكل مستقل عن الإدارات التنفيذية الأخرى للمصرف .
- العمل على متابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك و بما ينسجم مع نسبة كفاية الأموال الخاصة المحددة وفق قرارات مجلس النقد والتسليف.
- وضع دليل العمل الخاص بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق معايير مجلس الخدمات الإسلامية .
- رسم سياسة إدارة المخاطر وصلاحيات المخاطر وذلك بالتشاور مع الإدارات العليا، ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها .
- وتم أخذ الاعتبارات التالية عند وضع سياسة إدارة المخاطر:
- أن تكون السياسة معرفة ومحددة بشكل واضح، وتتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال في البنك .
- أن تخلق لغة مشتركة للمخاطر تطبق بشكل متناغم على كافة الوحدات والأقسام .
- أن تأخذ بعين الاعتبار أي منتج أو نشاط جديد للمصرف، بحيث يتم إيجاد إجراءات و ضوابط كافية قبل تقديمه أو البدء به .
- أن تكون هذه السياسة موثقة وملزمة.

- إعداد إجراءات العمل لإدارة المخاطر بما ينسجم مع متطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف ومتابعة تنفيذ هذه الإجراءات، وذلك بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي في البنك وإبلاغ نتائج هذه المتابعة إلى لجنة إدارة المخاطر، التي تقوم بدورها بإبلاغها إلى مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية/الإدارة العليا.
- تتابع وتشرف إدارة المخاطر بشكل يومي مجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التزام الدوائر بالسقوف والمستويات المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، و تضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري.
- بالإضافة إلى قياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية للسوق، تقوم إدارة المخاطر بالعمل على قياس المخاطر تحت ظروف ضاغطة مختلفة من خلال إجراء اختبارات المجهود Stress Testing لمعرفة مدى تأثير الأحداث المختلفة التي تؤدي إلى تغييرات مهمة في معطيات السوق على أوضاع البنك.
- تقوم إدارة المخاطر بتقديم تقارير دوريه و عرضها في اجتماع مجلس الإدارة كل ثلاث أشهر على الأقل، بحيث تكون هذه التقارير:
- معدة من قبل دائرة إدارة المخاطر في جو من الاستقلالية التامة.
- أن توزع على كافة المستويات الإدارية ذات العلاقة في البنك، هذا بالإضافة إلى عرضها أمام مجلس الإدارة.
- أن تكون شاملة لكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (ائتمانية، سوقية، تشغيلية، سيولة، سمعة... الخ)
- أن تشمل عرضاً للتعرضات إلى المخاطر الفعلية مقابل الحدود أو السقوف الموضوعة، وذلك على مختلف المستويات وضمن ظروف السوق الطبيعية.

٤- سياسات إدارة المخاطر وفقاً لكل نوع على حدة:

أ - سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان: من خلال التأكد من مصادر سداد العميل - الجدارة الائتمانية - ضمانات .
- تحقيق الانتشار والتنوع: من خلال عدم تركيز التمويلات، وتم اعتماد عدة معايير وسقوف من أجل تنوع المحفظة، وأهم هذه المعايير هي التوزيع القطاعي ، التوزيع الجغرافي، التوزيع العددي .
- تحقيق الربحية: تغطية التكلفة وتحقيق عائد مناسب .
- تحقيق الملائمة: مع أهداف البنك، والدولة، السوق، المنافسة .
- تحقيق التنسيق: بين الموارد والاستخدامات في الآجال، والعائد .
- تحقيق الاستمرارية، من خلال تقييم المخاطر والتحوط والتحويل والتخفيف، وتحديد الحد المقبول للتحمل لكل عميل، وعلى مستوى المحفظة .
- التطوير: المستمر تحقيقاً لكل من المبادئ السابقة .

ب - سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على مخاطر السوق التي يمكن أن تواجه البنك وذلك استناداً إلى المعلومات النوعية والكمية بغرض الوصول إلى تقدير الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر وتحديد مخفضات لهذه المخاطر.

- إعداد دراسات تحليلية لمخاطر السوق والمتمثلة بمخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر السوق للاستثمارات المالية.
- وضع آليات وإجراءات تهدف إلى الحد من مخاطر السلع والمخزون، وذلك من خلال اعتماد أحد الآليات التالية: الشراء مع حق الرجوع، وعد الشراء الملزم، شراء السلع من الأسواق العالمية عن طريق المراجحات الدولية.
- تشكيل مخصص للأرباح المعدلة من أجل تخفيض مخاطر تغييرات العوائد
- كما أن البنك يدير محفظة استثماراته بالعملات الأجنبية بشكل يحقق التنوع الجغرافي والتنوع العملات، وعدم احتفاظ مراكز عملات تشغيلية بشكل كبير تفادياً لحدوث أي خسائر أو تقلبات، وبمعنى آخر يعتمد إستراتيجية وسطية بين المتحفظة والمعتدلة.

ج - سياسة إدارة مخاطر التشغيل:

تهدف سياسة إدارة مخاطر التشغيل إلى :

- العمل على تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة التي يقوم البنك أو يتعامل فيها من خلال وضع السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك وبناء مصفوفة المخاطر التشغيلية، ووضع الإجراءات الرقابية وذلك بالتعاون مع الإدارات المعنية.
- المراقبة الدورية للجوانب المحيطة بالمخاطر التشغيلية ومعرفة مدى تعرض البنك للمادي للخسائر والعمل على تحديد مؤشرات للمخاطر التشغيلية كالنمو السريع في بعض النشاطات أو اعتماد نشاط جديد أو استعمال أداة مالية جديدة أو سرعة دوران الموظفين أو تعطل النظام المعلوماتي. ووضع لجميع هذه المؤشرات ضوابط لمخاطرها التشغيلية من أجل تجنب البنك حدوث أي خسائر تشغيلية.
- بهدف تعزيز وضع البنك وزيادة قدرته على مواجهة الأزمات والمخاطر المحتملة تم وضع خطط طوارئ بديلة وإجراءات تشغيلية لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أضرار وخسائر غير متوقعة أو سحبيات مفاجئة أو أعطال قاسية كتعطل أجهزة الاتصال أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية أو حصول أضرار في البنية المادية للموجودات، أو حصول كوارث طبيعية وذلك بهدف تخفيض الأخطار التي قد تخلفها تلك الأحداث على أداء البنك.

هـ - فرضيات اختبارات الجهد:

ونفذ البنك عدة اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية وفق الفرضيات التالية:

- حسب تركيز العملاء: بين ١٠٠ مليون و ٥٠٠ مليون، وأكبر ثلاث عملاء
- تعثر العملاء لمدة ٩٠ يوم و ١٨٠ يوم و ٣٦٥ يوم
- وأظهرت نتائج الاختبارات أن البنك يتحمل مختلف اختبارات الجهد لمدة ٩٠ يوم دون أن يتحمل أي خسائر، وأنه يحقق كفاية رأس مال عالية ولا يحتاج إلى أي زيادة لرأسماله وفق جميع الفرضيات.

كما نفذ البنك عدة اختبارات جهد من أجل إدارة مخاطر السوق و اعتمدت تلك الاختبارات على الفرضيات التالية:

- إجراء اختبار تحمل لكل من الليرة السورية والعملات الأجنبية وجميع العملات
- إجراء اختبارات جهد لمختلف الأجل من أسبوع إلى ستة أشهر

وتفدت اختبارات الجهد للاحتتمالات التالية الأول انخفاض الودائع من طرف المطالبين والثاني زيادة التمويلات والاستثمارات من طرف الموجودات، وأظهرت الاختبارات قدرة البنك على التحمل ووضعت الإدارة توصياتها لتنفيذ نتائج الاختبارات (تم ذكرها بإدارة مخاطر السيولة).

٦ - خطط الطوارئ واستمرارية العمل:

قام بنك الشام ويهدف تخفيف الآثار الناتجة عن توقف (كلي أو جزئي) للتجهيزات والبرامج ووسائل العمل الخاصة بالبنك، وضمن أعمال لجنة الطوارئ بوضع وإجراء مجموعة من خطط الطوارئ واستمرارية العمل، وشملت هذه الاختبارات انقطاع الاتصالات وانقطاع التيار الكهربائي، وتعطل التجهيزات الرئيسية للبنك، واحتمالات حدوث حريق أو سطو مسلح، وتأمين مقر طوارئ مؤقت، كل ذلك بهدف الوصول بالأداء للحالة التي كانت عليها قبل حدوث التوقف أو الضرر بالسرعة المطلوبة وفق الزمن المعتمد من قبل لجنة المخاطر.

٧ - مدراء الدوائر في البنك :

اسم الموظف	الدائرة
علي إبراهيم عبد الله ●	مدير عام
بشار الست	مساعد المدير العام
رازي نور الدين محي الدين	مدير دائرة إدارة المخاطر
سناء قاسم الموصلي	مدير دائرة أنظمة المعلومات
شوقي عبد المجيد الأسدي	مدير دائرة التدقيق الداخلي
عمار محمد عدنان عرنوس	مدير دائرة العمليات المركزية
الدكتور فراس محمد وليد عدي	مدير الدائرة القانونية
محمد أنس سكر (القائم بالأعمال)	دائرة الرقابة الشرعية
محمد أنس زرزور	مدير دائرة الالتزام
محمد عارف محمد أويس الطرقي	مدير الدائرة المالية
محمد سعيد النابلسي	مستشار التدريب و التطوير
مهند محمد فايز كناكزية	مدير دائرة الخزينة
هاني إبراهيم أسعد	مدير دائرة الشؤون الإدارية
وسيم صفوح الجندلي الرفاعي	مدير دائرة تمويل الشركات

● علماً بأنه قد انتهت خدمة السيد علي إبراهيم عبد الله بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١٢ و تم تعيين مدير عام جديد

٨ - شؤون الموظفين والتدريب

واصلت دائرة الموارد البشرية- التدريب والتطوير- جهودها لتنفيذ توجهات وسياسات الإدارة العليا لتعزيز قدرات ومهارات موظفي البنك من خلال التدريب العلمي والتأهيل الإداري والفني ولكل فئات الموظفين ومن مختلف المستويات .

وفي عام ٢٠١١ تم عقد العديد من الدورات الداخلية والمشاركة بدورات متخصصة من خلال مؤسسات ومراكز تدريب محلية وخارجية في مختلف مواضيع مختلفة مصرفية وإدارية ومالية ومعلوماتية وتم التركيز على برامج العناية بالعملاء والتسويق المصرفي وتنمية وتطوير السلوك الذاتي والتدقيق ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

وشارك الموظفون الجدد في برنامج التدريب العملي والنظري من خلال الفرع حسب الجداول التالية .

الدورات التدريبية الداخلية المنفذة في عام ٢٠١١

عنوان الدورة التدريبية	عدد الموظفين المشاركين
تزوير المستندات و تزيف العملات	٢٢
الحالات العملية للصراف	١١
مهارات البيع و التميز في خدمة العملاء	٢٦
استخدام نظام SMS	١٣
الفرق بين الموظف الناجح و الموظف الفاشل	١٣
أساسيات في التأمين	٣٢
الاعتمادات المستندية	٢٧
مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب	١٧
مجموع الموظفين	١٦١

من الجدير بالذكر أنه لم يتم تقديم الدورات المذكورة للفروع في المحافظات الأخرى (خارج دمشق) وذلك بسبب الأحداث التي مرت بها سوريا ، وسنعمل على إعادة تكرار هذه الدورات خلال سنة ٢٠١٢ .

الدورات التدريبية الخارجية المنفذة في عام ٢٠١١ .

عدد الموظفين المشاركين	عنوان الدورة التدريبية
٢	أسبوع بنك بيروت
٢	قواعد الانكوتيرمرز
١	إدارة الموارد البشرية بالكفايات
٢	التطبيقات العملية للتحليل الائتماني
٤	الحوكمة في المؤسسات المالية والإسلامية
٤	الكفالة و خطاب الضمان في القوانين السورية وأهمية
	تطبيق القواعد الموحدة الجديدة لخطابات الضمان
٤	طرق التعامل بمستندات التصدير والاستيراد باستخدام الاعتماد المستندي
١	دراسات الجدوى الاقتصادية والقروض الاستثمارية
٦	شهادة المصرف الإسلامي المعتمد
١	ورشة عمل التحول الى مجتمع لائق
٤	المحاسب القانوني الإسلامي CIPA
٢	الاعتمادات المستندية باللغة الانكليزية
٢	إدارة أسواق القطع الأجنبي وإدارة عمليات الخزينة
٣٥	مجموع الموظفين

٩ - أسماء الموظفين الذين لهم حق الاطلاع و يملكون أسهم في بنك الشام وعددها :

اسم الموظف	الدائرة	عدد الأسهم التي يملكها في بنك الشام
عمار محمد عدنان عرنوس	مدير دائرة العمليات المركزية	٢٠٠٠
الدكتور فراس محمد وليد عدي	مدير الدائرة القانونية	٨٠٠
محمد عارف محمد أويس الطرقي	مدير الدائرة المالية	٧٩٢٠



شبكة الفروع

Tel :+963 11 33919 - Fax :+963 11 3348731	الإدارة العامة - الفرع الرئيسي دمشق - ساحة النجمة
Tel :+963 11 4437500 - Fax :+963 11 4437503	دمشق - المزرعة
Tel :+963 11 6734045 - Fax :+963 11 6734048	ريف دمشق - صحنايا
Tel :+963 21 2222446 - Fax :+963 21 2222443	حلب - شارع الرازي
Tel :+963 33 2219235 - Fax :+963 33 2219236	حملة - شارع القوتلي
Tel :+963 15 213444 - Fax :+963 15 213666	درعا - شارع الجمهورية
Tel :+963 31 2211991 - Fax :+963 31 2211994	حمص - شارع ابن خلدون
Tel : +963 41 461346 - Fax : +963 41 486279	اللاذقية - شارع ٨ آذار





www.chambank.sy
info@chambank.sy